

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الواحد والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٥

الأربعاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد صبري بوقدوم (الجزائر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود من ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تواصل اللجنة هذا الصباح مناقشاتها المواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها. لا يزال لدينا ٢٨ متكلما على قائمة المجموعة المعنية بالفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح). إلا أنه قبل مواصلة الاستماع إلى المتكلمين بشأن تلك المجموعة، وفقا للجدول الزمني المعتمد لها، تستمع اللجنة أولا إلى إحاطة إعلامية من رئيس اجتماع الدول السادس الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، السيد كورتيناى راتراي، الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة. ويرد تقرير الاجتماع السادس الذي يعقد مرة كل سنتين في الوثيقة A/CONF.192/BMS/2016/INF/2.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيبا حارا بالسفير راتراي في هذه الجلسة. وستواصل اللجنة، عقب بيانه، الاستماع إلى بيانات بشأن تلك المجموعة، نظرا لطول قائمة المتكلمين المتبقين في إطار مجموعة الفضاء الخارجي. أعطي الكلمة الآن للسيد راتراي.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني إحاطة اللجنة الأولى بصفتي رئيس اجتماع الدول السادس الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. لقد كان للاجتماع، الذي عقد في حزيران/يونيه من هذا العام، ولاية للنظر في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service, وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1633271 (A)



المستدامة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، فإن التقارير الوطنية المقدمة بموجب برنامج العمل والصك الدولي للتعقب يمكن أن تعمل الآن بمثابة مصدر لإعداد تقارير عن التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، فإن الوثيقة الختامية للاجتماع السادس الذي يعقد مرة كل سنتين تشجع أيضا جميع الدول، وكذلك مراكز الأمم المتحدة لنزع السلاح، على تقديم المساعدة لبناء القدرات المستدامة لإعداد تقارير عن المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وربطت خطة عام ٢٠٣٠، عند اعتمادها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.4)، بين الأمن وتحقيق التنمية بصورة رسمية، واعترفت الدول الأعضاء في الاجتماع السادس بهذه الموازنة الجديدة الهامة.

ثانيا، نظر الاجتماع السادس الذي يعقد كل سنتين في التوصيات الصادرة عن الاجتماع الثاني للخبراء الحكوميين المفتوح باب العضوية المعني بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد عام ٢٠١٥. وفي هذا الشأن، اتفقت الدول على أن التطورات الأخيرة في مجال تكنولوجيا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمكن أن تؤثر على الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة سلبا وإيجابا على حد سواء. ولوحظ أن هناك فجوة تكنولوجية بين البلدان وأن التطورات الجديدة في هذه التكنولوجيات تؤثر على الدول بطرق مختلفة. وكان هناك اتفاق عام على الحاجة إلى ضمان أن يظل المجتمع الدولي مستعدا بشكل جيد للتصدي للتحديات الناشئة المتعلقة بالإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الصدد، فإن الوثيقة الختامية للاجتماع السادس الذي يعقد مرة كل سنتين تشدد على أهمية النظر في آثار التطورات الأخيرة في مجال تكنولوجيا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصميمها وصنعها على برنامج العمل

التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. وقد أتاح فرصة هامة لتعزيز الإطار العالمي المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار التحضير للمؤتمر الاستعراضي الثالث المعني ببرنامج العمل، الذي سيعقد هنا في نيويورك في عام ٢٠١٨.

في الفترة التي سبقت الاجتماع السادس، قمت بعقد ثماني مشاورات غير رسمية، أحدها في جنيف. واتفقنا خلال المشاورات على برنامج عمل، وعملنا على إعداد صيغ مبكرة لمشروع وثيقة ختامية محتمل للاجتماع. وقد كفل هذا العمل المبكر أن تمكنا من تقديم مشروع وثيقة ختامية أكثر نضجا في اليوم الأول من الاجتماع، مما أرشد مداولاتنا ونهض بها أثناء سير الاجتماع. كما أسهمت مشاوراتنا غير الرسمية في التوصل إلى نتيجة نهائية ناجحة للاجتماع، تجسدت في اعتماد الوثيقة الختامية (A/CONF.192/BMS/2016/2) بتوافق الآراء. وفي حين تتضمن الوثيقة الختامية طائفة واسعة من الجوانب ذات الصلة بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، أود أن أسلط الضوء على سبعة من أهم نتائج الاجتماع.

أولا، أقر الاجتماع السادس الذي يعقد مرة كل سنتين بالصلة بين برنامج العمل، وصك التعقب، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبخاصة الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة والغاية ١٦-٤ المتصلة به. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الدول إلى أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يؤثر أيضا على تحقيق العديد من الأهداف الأخرى. وفي هذا السياق، تشجع الوثيقة الختامية الدول على الاستفادة من تقاريرها عن التنفيذ في إطار برنامج العمل والصك الدولي للتعقب عند إعداد تقارير عن صكوك أخرى، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ أهداف وغايات التنمية

سادسا، نظرت الدول في أبعاد جديدة تؤثر على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتحتوي الوثيقة الختامية أحكاما بشأن إعادة التشغيل غير المشروع للأسلحة التي تم تعطيلها وكذلك التحديات التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر شبكة الانترنت.

والنقطة السابعة والأخيرة التي أود أن أسلط الضوء عليها هي أن الآراء اختلفت بشأن إدراج إشارات مباشرة إلى الذخيرة ومعاهدة تجارة الأسلحة في الوثيقة الختامية. ويجب أن اعترف بأن المفاوضات كانت شديدة الصعوبة أحيانا. ومع ذلك، يسرني أن أقول إنه قد تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الصيغة اللغوية وأدرجت في الوثيقة. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن الفقرة ٩، بشأن الذخائر، تعترف بأن بعض الدول تطبق الأحكام ذات الصلة من برنامج العمل على مواد أخرى مخالفة لتعريف الصك الدولي للتعقب للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع تسليمها بأن الدول الأخرى ترى أن هذه المواد خارج نطاقها. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع الفقرة ٣٦ الدول على مراعاة التكامل بين برنامج العمل والصكوك دون الإقليمية والإقليمية والعالمية ذات الصلة، التي تشارك فيها الدول الأعضاء، بما فيها الصكوك الملزمة قانونا.

لقد حاولت استخلاص النتائج الرئيسية للاجتماع السادس الذي يعقد كل سنتين كما أراها. إن من الأهمية بمكان كفاءة الأخذ في الاعتبار بالأحكام التي تفاوضنا عليها واتفقنا بشأنها هذا العام وتنفيذ إذا أردنا إحراز تقدم ملموس في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجب علينا كدول أن نأخذ الخطوات اللازمة في ذلك الاتجاه، وتوفر لنا الوثيقة الختامية مخططا نمتدي به في المضي قدما. وعلى الصعيد الدولي، أصبح الأمر متروكا للدول الأعضاء الآن لتستخدم نتائج الاجتماع السادس الذي يعقد كل سنتين بما يفيد المؤتمر

والصك الدولي للتعقب، والآثار ذات الصلة بالنسبة لتقديم المساعدة الكافية.

وتحقيقا لتلك الغاية، أوصى الاجتماع السادس الذي يعقد كل سنتين بإدراج هذه المواضيع لينظر فيها في المؤتمر الاستعراضي الثالث في عام ٢٠١٨.

ثالثا، أكد الاجتماع السادس الذي يعقد كل سنتين على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ونظم حلقة نقاش غير رسمية للاستماع إلى آراء المنظمات الإقليمية بشأن عملها. وقد شملت المجالات ذات الأهمية الخاصة جهات التنسيق الإقليمية وأوجه التآزر مع الصكوك الأخرى وتقديم المساعدة من أجل وضع خطط عمل وطنية وموازية الاجتماعات الإقليمية مع الدورة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد طلب تقديم أفكارها بشأن مسائل لينظر فيها المؤتمر الاستعراضي الثالث. كما جرى حض الدول على تعزيز مساهماتها المالية في المراكز الإقليمية للأمم المتحدة.

رابعا، اتفقت الدول على فقرات أقوى فيما يتصل بنوع الجنس، بما في ذلك الدعوة إلى مراعاة الآثار المختلفة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة على النساء والرجال والفتيات والفتيان؛ وتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في وضع السياسات والتخطيط والمعلومات ذات الصلة؛ وتشجيع جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والنظر بمجدية في زيادة التمويل للبرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية.

خامسا، أكدت الدول مجددا على الدور الهام للتعاون الدولي واستمرار المساعدة المستدامة للتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب. ولذلك فإن الوثيقة الختامية تحت الدول التي في وضع يمكنها من تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات وكذلك المعدات والمساعدة المالية والتقنية على القيام بذلك.

في الفضاء الخارجي، التي توفر خدمات أساسية في مختلف المجالات. ويعتقد أعضاء الاتحاد أن التعاون المنصف أمر ضروري لنقل وتطوير تكنولوجيا الفضاء من أجل تطوير القدرات الوطنية في هذا المجال وتهيئة فرص لاستخدام العلم والتكنولوجيا لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

ويجب علينا أيضا ضمان المساواة في الوصول إلى الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي إذا أردنا فائدة البشرية جمعاء. ويرى أعضاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية التعاون، في هذا الصدد، كأمر أساسي لبلدان المنطقة وكشيء ينبغي تعزيزه كركيزة أساسية في الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. ولذلك فإننا ملتزمون بتحسين الإطار القانوني المتعدد الأطراف لتنظيم بيئة سلمية وآمنة ومحمية في الفضاء الخارجي، ولكي يتم ذلك فإن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أمر ملح. ويعتقد اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن من مصلحة المجتمع الدولي الشروع في مفاوضات بشأن صك ملزم قانونا يمنع وضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي. ومن المسلم به على نطاق واسع أننا سنسعى وراء خطر محقق إذا لم تتمكن من وضع أساس قانوني كاف لمعالجة مشكلة الأسلحة في الفضاء الخارجي. وفي ذلك السياق، فإن مقترح روسيا والصين المنقح لمعاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي يمثل تطورا إيجابيا في الجهود الرامية إلى بدء مفاوضات.

وأذكر اللجنة بأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ظل على جدول أعمالنا لفترة طويلة جدا. لقد انقضت أكثر من ٣٠ سنة منذ أن طلبت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى بشأن نزع السلاح، من مؤتمر نزع السلاح النظر في مسألة منع سباق تسلح من هذا القبيل. وقد حال الافتقار إلى توافق في الآراء، منذ ذلك الحين، دون أن يولي المؤتمر هذه المسألة الأساسية الاهتمام الواجب، على الرغم من

الاستعراضي الثالث. ويجب أن تبدأ العملية التحضيرية الآن إذا أردنا لها أن تكون تدريجية وهادفة.

وقبل أن أختتم إحاطتي الإعلامية، أود أن أضيف نقطة أخيرة، بتسليط الضوء على المساهمات الإيجابية التي قدمها المجتمع المدني خلال الاجتماع السادس الذي يعقد كل سنتين. فتقدم الأفكار والخبرات الميدانية لعملية برنامج العمل أمر حيوي لنجاحه. فهي بمثابة تذكرة لنا جميعا بالآثار الإنسانية والإنمائية لانتشار وإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وما زال برنامج العمل التابع للأمم المتحدة والصك الدولي للتعقب يشكلان، مجتمعين، إطارا عالميا هاما في تناولنا للتصدي للمسألة المعقدة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لنواصل بذل أقصى جهد ممكن لاتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد راتراي على إحاطته الإعلامية.

تستأنف اللجنة نظرها في المجموعة المتعلقة بالفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح) ومرة أخرى، أحث جميع الوفود على التكرم بالتقيد بالحدود الزمنية البالغة خمس دقائق عند التكلم بصفة وطنية وسبع دقائق عند التكلم باسم مجموعة. وستواصل اللجنة استخدام الجهاز الرنان لتذكير الوفود عندما ينتهي الحد الزمني المخصصة لها.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): أتكلم اليوم بالنيابة عن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

لأعضاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية مصلحة مشتركة في تعزيز وتوسيع نطاق استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، لما فيه منفعة جميع الدول ومصلحة البشرية جمعاء. ويعتمد العالم الذي نعيش فيه اعتمادا كبيرا على الموارد الموجودة

ملزم قانوناً لمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي. وسوف نحتاج إلى الإرادة السياسية للتغلب على هذا التحدي.

السيد تيو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي: إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلاند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، وبلدي، سنغافورة.

تدرك الرابطة أن الفضاء الخارجي هو مجال له صلة بطائفة واسعة من الأنشطة البشرية، بما في ذلك الملاحة والاتصالات والتجارة. ونحن مقتنعون بأن تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها توفر أدوات لا غنى عنها للتوصل إلى حلول دائمة في الأجل الطويل للعديد من التحديات الإنمائية في العالم والمساعدة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتود الرابطة إثارة عدد من النقاط المتعلقة بالمناقشة بشأن الفضاء الخارجي. أولاً، نحن نعترف بأن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً، هو أمر يصب في مصلحة البشرية جمعاء. ومن الأهمية الحيوية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نبنى توافق آراء بشأن القواعد التي تشجع على الاستخدام السلمي للفضاء كمشاعات عالمية لصالح جميع الدول. ويلزم زيادة التعاون الدولي، وتؤيد الرابطة الجهود الرامية إلى تعزيز إطار الحوكمة للفضاء الخارجي. ويشكل إطاراً ملائماً متعدد الأطراف بشأن قواعد السلوك في الفضاء الخارجي، طريقاً مكملاً لمعالجة المسألة. وتحيط الرابطة مع التقدير بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189)، وتؤكد من جديد أهمية تدابير الشفافية وبناء الثقة في تعزيز الثقة المتبادلة والحد من مخاطر سوء التواصل.

ثانياً، ترحب الرابطة بالأنشطة والحوار لتعميق التفاهم بشأن المسائل المتعلقة بأمن الفضاء. ونود على وجه الخصوص،

أن تبادلات ملموسة مختلفة بشأن المسألة قد جرت في الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٤.

ويعتقد أعضاء الاتحاد أن تبني الشفافية وتدابير بناء الثقة يمكن أن يعزز التفاهم المتبادل والحوار السياسي والتعاون بين الدول. ولذلك نكرر تأييدنا لتقرير فريق الخبراء الحكوميين (انظر A/68/189) المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي المنشأ بموجب القرار ٦٨/٦٥.

نحن نشعر بالامتنان لأن الفريق أقر بأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي يمكن أن تشكل أساساً للنظر في المفاهيم والمقترحات التي يمكن أن تؤدي إلى التزامات ملزمة قانوناً.

ونرحب بمشروع القرار المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي (A/C.1/71/L.3) والالتزام بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي (A/C.1/71/L.18) وهي تدابير هامة لبناء الثقة في هذا المجال، ونلاحظ أن بعض الدول في منطقتنا قد تعهدت بالتزامات سياسية في هذا الصدد. وفي حين يرحب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، بهذه الالتزامات السياسية والاتفاقات الطوعية، فإننا نؤكد أنها لا يمكن أن تحل محل التدابير الملزمة قانوناً، مع التزامات ثابتة وطويلة الأجل بالنسبة لجميع الدول.

كما تابع الاتحاد باهتمام مداولات العام الماضي بشأن وضع مدونة سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي، برعاية الاتحاد الأوروبي. وفي حين أننا نقدر العمل الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي، فإننا لا نزال نعتقد أنه لكي تكون المبادرة فعالة ومشروعة فإنها ستحتاج إلى تركيز وولاية مناسبين. وإذ نعرب عن قلقنا المستمر إزاء إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإننا نكرر دعوتنا لجميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى أن توفر الظروف اللازمة للتعميل باعتماد برنامج عمل يتضمن إنشاء فريق عامل معني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، يمكنه تمهيد الطريق للتفاوض بشأن صك

الرابطة الدول التي لم تنظر بعد في التنفيذ الطوعي للمبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، على القيام بذلك. كما نحث اللجنة الفرعية العلمية والتقنية للجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية على مواصلة المناقشات بشأن تدابير التخفيف من الحطام الفضائي.

ويلزم التعاون العملي بين جميع الأطراف لكفالة أن يبقى الفضاء آمنا ومستداما. وقد شكل الاجتماع المخصص المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة (انظر A/C.1/70/PV.13) الذي عقد خلال الدورة السبعين للجمعية العامة لمناقشة التحديات المحتملة لأمن الفضاء واستدامته، تطورا إيجابيا. وترحب الرابطة باقتراح عقد جلسة ثانية في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، وبالتالي المساعدة في تعزيز التآزر بين اللجنتين الأولى والرابعة. والرابطة على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها وزيادة الإسهام في المناقشة بشأن الفضاء الخارجي، وهو المجال الذي يؤثر على مستقبل البشرية جمعاء.

هذا ونود أن نؤكد على أولوياتنا العربية التي نركز عليها في هذا السياق، وهي كالآتي:

أولا، علينا أن نأخذ في الاعتبار أن الفضاء الخارجي يُعتبر ملكية مشتركة للإنسانية جمعاء وإرثا عاما للبشرية. وعليه، فإن كافة الأنشطة البشرية في الفضاء الخارجي يجب أن تتم تحت مظلة الملائمة للأمم المتحدة من أجل ضمان مبادئ الشمول والعالمية وإعمال قاعدة التوافق الدولي في هذا المجال الحيوي.

ثانيا، إن أي مسعى أو طرح لضبط وتنظيم أنشطة الفضاء الخارجي، سواء في إطار مدونة سلوك دولية أو بموجب معاهدة مستقبلية لمنع تسليح الفضاء، يجب أن يهدف إلى تعزيز منظومة الفضاء لصالح جميع دول وشعوب العالم، وبالتالي، ينبغي ألا يقيد الحق الأصيل لجميع الدول في استخدام الفضاء الخارجي سلميا.

أن نسلط الضوء على إسهامات سلسلة الحلقات الدراسية التي نظمها المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن أمن الفضاء، ونعرب عن تقديرنا لجهود لاو والصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة في المشاركة في استضافة أحدثها في بيجين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. كما تتطلع الرابطة إلى الحلقة الرابعة في السلسلة المقرر عقدها في سنغافورة يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، والتي تشارك سنغافورة والولايات المتحدة في استضافتها. إنها ستكون فرصة أخرى شاملة ومتوازنة لاستكشاف المسائل الحاسمة، بما في ذلك التهديدات والأخطار المحدقة بأمن الفضاء، وتدابير الشفافية وبناء الثقة لتعزيز أمن الفضاء ومجالات التعاون الدولي العملي.

ثالثا، تقدر الرابطة الفرص التي أتاحت لبناء القدرات في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء، ولا سيما بالنسبة للدول الأعضاء ذات القدرات الفضائية الناشئة. وفي هذا الصدد، رحبنا بإعلان مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، عن أول بعثة فضائية تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى إعطاء البلدان النامية فرصة لتطوير وتحليل حمولات ذات جاذبية متناهية الصغر، لمدة أطول في المدار. ونرحب أيضا بافتتاح الجولة الثانية من تطبيقات برنامج التعاون بين الأمم المتحدة واليابان، بشأن نشر السواتل المكعبة من مبادرة وحدة الاختبارات اليابانية التابعة لمحنة الفضاء الدولية، وهي مبادرة لبناء الثقة أطلقها مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي تتيح للبلدان النامية فرصة تطوير سواتل مكعبة انطلاقا من محطة الفضاء الدولية.

رابعا، تدرك الرابطة أن الزيادة المطردة في الاهتمام بالفضاء تصاحبها مجموعة من التحديات التي يجب معالجتها في أقرب وقت ممكن. نقلقنا بوجه خاص، مسألة الحطام الفضائي، الذي يشكل خطرا جديا على الاتصالات وجميع الدول والشعوب، والصناعات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على استخدامه. وتشجع

مصلحة عالمية مشتركة ويجب استخدامه بما فيه منفعة للبشرية جمعاء.

ويأتي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ضمن أبرز مستخدمي الفضاء الخارجي على نحو متزايد. وقد وضع الاتحاد الأوروبي برنامجين فضائيين طموحين هما غاليليو وكوبرنيكوس لاستكمال البرامج الفضائية الوطنية. ويقدم كلاهما خدمات مجانية من شأنها أن تسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. ويستفيد الاتحاد الأوروبي أيضا من البرامج الفضائية لدوله الأعضاء، علاوة على برامج الوكالة الفضائية الأوروبية. وتشارك الجهات الفضائية الأوروبية الفاعلة أيضا بصورة متزايدة في التعاون الدولي بغية مساعدة البلدان الأخرى على تسخير الفضاء لأغراض التنمية المستدامة. ويتوقع أن يعتمد الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذا العام استراتيجية فضائية جديدة ترمي إلى إطلاق طموحات أوروبا في مجال الفضاء وتؤكد استمرارنا بوصفنا شريكا نشطا في هذا المجال على الصعيد العالمي. واستنادا إلى القيم والمبادئ المكرسة في معاهدات الأمم المتحدة، سيعمل الاتحاد الأوروبي إلى جانب دوله الأعضاء وشركائه على تعزيز وحماية الاستخدام السلمي والمستدام للفضاء الخارجي من قبل جميع الدول.

لقد شهدت السنوات الأخيرة ازديادا كبيرا في استخدام الفضاء الخارجي مقترنا بازدياد مماثل في الحطام المداري واصطدامات مدمرة محتملة. وقد أصبحت أطر الحوكمة والقواعد القائمة التي وُضعت لكفالة استخدام جميع الأمم للفضاء على نحو مستدام تحت ضغوط متزايدة. وما برحت الجهات الفاعلة في الفضاء، بما في ذلك الشركات الخاصة في ازدياد مستمر وتضع بالمثل المزيد من الأجسام في الفضاء، غير أنها تتقيد بمعايير مختلفة. ويشهد عدد الأجسام الموضوعية في الفضاء ازديادا ملحوظا. وبالتالي، لم تعد البيئة التنظيمية الدولية كافية لمواجهة هذه الزيادة. ويتعين علينا وضع مبادئ مشتركة جديدة مع توفير استجابات طويلة

ثالثا، تشدد المجموعة العربية على ضرورة إبقاء الفضاء الخارجي مجالا عالميا سلميا خاليا من النزاعات أو الحروب. وبالتالي، يجب منع نشر أسلحة لأي غرض كان، سواء دفاعي أو هجومي في الفضاء، وكذلك منع أي سباق تسلح محتمل في الفضاء. وندعو إلى بحث إمكانية بلورة آلية دولية ملزمة لحظر وضع أو استخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي.

رابعا، نود التأكيد على أهمية الإتاحة التامة للتبادل التكنولوجي في مجال الفضاء الخارجي من أجل التعاون الفني المطلوب والمساعدة التقنية ذات الصلة، وذلك بغض النظر عن القدرات العلمية والاقتصادية المختلفة لدول العالم من أجل إدماج الدول النامية ضمن منظومة الدول المستخدمة والمنتفعة من الأنشطة والتطبيقات الفضائية.

ختاما، تؤيد المجموعة العربية أية مبادرات أو قرارات ذات صلة بأمن الفضاء الخارجي تأخذ في اعتبارها الركائز الأربع السابقة، وتؤكد على سلمية الفضاء الخارجي ومنع أي تسليح أو عسكرة له.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كورومي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، الجبل الأسود، ألبانيا، البوسنة والهرسك، أوكرانيا، جمهورية مولدوفا، وجورجيا.

وما زال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يواصلان الدعوة إلى الحفاظ على بيئة فضائية آمنة ومأمونة، فضلا عن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي على أساس منصف ومقبول بصورة متبادلة. ويسلم الاتحاد الأوروبي بأن الفضاء الخارجي يعدُّ

مزيد من التقدم في اجتماع ما بين الدورات للفريق العامل في أيلول/سبتمبر. ويرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بهذه التطورات الإيجابية، وسيواصلان تقديم الدعم الكامل للعملية.

ويكتسي منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي والحيلولة دون تحوله إلى منطقة نزاع أهمية بالغة لضمان استخدام البيئة الفضائية للأغراض السلمية في الأجل البعيد. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً راسخاً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعليه، صوتت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في العام الماضي مؤيدة للقرار ٢٦/٧٠ بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونرى أن مشروع القرار المستكمل (A/C.1/71/L.3) بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي لا يمثل أساساً ملائماً للعمل الموضوعي المتعلق بهذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح. وينبغي أن يكون أي صك جديد ملزم قانوناً في هذا الصدد شاملاً فعالاً ويمكن التحقق منه. وفيما يتعلق بمبادرة عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي (A/C.1/71/L.18) فما زلنا يساورنا القلق أيضاً إزاء عدم وفائها بهدف تعزيز الثقة بين الدول.

إن مشروع القرار بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/C.1/71/L.19)، الذي تشارك في تقديمه جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والذي يجري اعتماده تقليدياً بتوافق الآراء، يبين الشعور الذي يتشاطرته المجتمع الدولي بالإلحاح والمسؤولية عن الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية للبشرية جمعاء. ولن يدخر الاتحاد الأوروبي جهداً في هذا الصدد وهو على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للنهوض بأمن الفضاء وحوكمة الفضاء.

الأمد إن أردنا الحفاظ على سلامة البيئة الفضائية. وعليه يدعو الاتحاد الأوروبي إلى زيادة التعاون الدولي الرامي إلى مساعدتنا على وضع معايير متفق عليها للسلوك المسؤول في مجال الفضاء الخارجي. وتعيد الاستراتيجية العالمية الجديدة للاتحاد الأوروبي التأكيد على ذلك الالتزام.

ونحن مقتنعون بأن بوسع تدابير الشفافية وبناء الثقة أن تسهم إسهاماً هاماً في ضمان أمن وأمان واستدامة الأنشطة في الفضاء الخارجي بغية الحفاظ على سلامة البيئة الفضائية للجميع. ولذلك السبب اقترح الاتحاد الأوروبي قبل بضع سنوات وضع مدونة لقواعد السلوك المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي. ونرى أن من شأن وضع اتفاق غير ملزم قانوناً ومتفاوض عليه في إطار الأمم المتحدة أن يكون سبيلاً للمضي قدماً.

وينبغي لمبادئ السلوك المسؤول التي يتم وضعها على النطاق العالمي والرامية إلى سائر الأنشطة الفضائية أن تساعد على تحقيق الأهداف الطويلة الأجل ألا وهي: زيادة التعاون الدولي في الفضاء، والالتزام المتبادل بعدم التدخل في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، وتيسير تكافؤ الفرص في الوصول إلى الفضاء الخارجي، فضلاً عن زيادة الشفافية في تنفيذ الأنشطة الفضائية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الالتزام في هذه المجالات ذات الأهمية بالنسبة لأننا ورخائها.

ويتمثل أحد الجوانب الهامة للاستدامة في العمل الذي أنجزه الفريق العامل المعني باستخدام أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد التابع للجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. ونثني على رئيس وأعضاء الفريق العامل على عملهم الممتاز والتقدم الملموس الذي حققوه. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦ اتفقت اللجنة بوجه عام على المضي قدماً بالمجموعة الأولى من المبادئ التوجيهية، في ذات الوقت الذي طلبت فيه إلى الفريق العامل أن يواصل النظر في المبادئ التوجيهية المتبقية. وقد أحرز

أساس طوعي ومن خلال الآليات الوطنية ذات الصلة، من تداير الشفافية وبناء الثقة المقترحة في تقرير الفريق، ونحن أحد مقدمي مشروع قرار مماثل (A/C.1/71/L.19) هذا العام.

وقد طلب القرار ٥٣/٧٠ أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثانية والسبعين، تقريرا عن تنسيق منظومة الأمم المتحدة لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، مع مرفق يتضمن الآراء التي قدمتها الدول الأعضاء. وعلى مدى السنتين الماضيتين، عرضت الولايات المتحدة آراءها بشأن كيفية تحقيق الاستخدام العملي لتوصيات الفريق إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومؤتمر نزع السلاح في سياق الأعمال الجارية لهاتين الهيئتين. ونشجع الآخرين على تقديم آرائهم إلى الأمين العام قبل الدورة الثانية والسبعين. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالمناقشات غير الرسمية بشأن المسألة في عام ٢٠١٧ في إطار هيئة نزع السلاح، وسوف ندعم أيضا مناقشة الموضوع في الاجتماع المخصص المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة في العام المقبل، على النحو الذي اقترحتته لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وأود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة قد أسرها أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن تقرير لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في حزيران/يونيه (A/71/20)، الذي تضمن الاتفاق على أول مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن الاستدامة في الأجل الطويل.

وقد حدد تقرير فريق الخبراء الحكوميين أيضا معايير لوضع تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ولدى تطبيق هذه المعايير، لاحظ خبراء الولايات المتحدة، إلى جانب عدد من الخبراء الحكوميين الدوليين من بلدان أخرى، أن بعض المقترحات، من قبيل مبادرة روسيا التي تدعو الدول إلى إصدار إعلانات بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، لا تستوفي المعايير. ولا يوضح مؤيدو المبادرة بصورة كافية كيف

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تواصل الولايات المتحدة التزامها الثابت بضمان استدامة البيئة الفضائية في الأجل الطويل واستقرارها وسلامتها وأمنها. إن معالجة التحديات المرتبطة بالاختناق المداري وتفادي الاصطدامات في الفضاء والسلوك المسؤول والسلمي بشأنه هي مسؤوليات تقع على عاتق جميع الأطراف التي تشارك في الأنشطة الفضائية. كيف نعالج هذه التحديات مسألة هامة للنقاش في إطار اللجنة الأولى وكذلك في مؤتمر نزع السلاح وأماكن أخرى.

ولدى النظر في الخيارات المتاحة للتعاون الدولي من أجل ضمان أمن الفضاء واستدامته، تواصل بعض الدول الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاقات ملزمة قانونا لتحديد الأسلحة لا يحتمل أن تكون حسنة التوقيت أو منصفة أو فعالة. وللأسباب التي أشرناها مرات عديدة، فإن الولايات المتحدة مقتنعة بأن هذا النهج لا يعالج الشواغل الأساسية بصورة مرضية ولا يمكن أن يشكل أساسا للمفاوضات في جنيف. بل إننا نعتقد أن العديد من تحديات الفضاء الخارجي التي نواجه اليوم يمكن معالجتها من خلال نهج عملية على المدى القريب مثل تداير الشفافية وبناء الثقة غير الملزمة قانونا ووضع قواعد أو معايير للسلوك المسؤول في الفضاء. إنها تجلب مزايا تحسين الوعي وزيادة الشفافية فيما بين الدول وتشجع التصرفات المسؤولة في الفضاء الخارجي وكذلك الاستخدام السلمي.

وتمشيا مع هذا الرأي، شجعنا المجتمع الدولي على النظر في التوصيات التي قدمها فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي في تقريره التوافقي لعام ٢٠١٣ (انظر A/68/189) ولقد قمنا، مع روسيا والصين، بتقديم قرارات الجمعية العامة، ٥٠/٦٨ و ٣٨/٦٩ و ٥٣/٧٠، وكلها اعتمدت من الجمعية العامة، وهي تشجع الدول الأعضاء على استعراض وتنفيذ أقصى حد ممكن، على

نحو معالجة قضايا الفضاء الخارجي بشكل شامل. ونرحب أيضا بتوصيات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بعقد اجتماع مشترك لاحق في عام ٢٠١٧ لإحياء الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة الهامة المتعلقة بالمبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. بيد أن هذا الاجتماع يجب أن يحقق الانتقال من الرمزية إلى العمل الفعلي وعلينا، كمجتمع دولي، التخطيط مبكرا واغتنام كل فرصة لمواصلة استكشاف التداخل بين عمل اللجنتين. ويجب علينا أيضا تعزيز التنسيق والاتصال العمليين بين الأوساط المعنية بالفضاء الخارجي في مجالي نزع السلاح والأنشطة المدنية، حيث أن عقد اجتماع وحيد كل سنتين لا يمكنه بمفرده خدمة مقاصد المجتمع الدولي لتناول الفضاء بصورة شمولية.

(تكلمت بالفرنسية)

ولا تزال كندا ملتزمة بالعمل مع الدول الأخرى لتعزيز الجهود الرامية إلى الحفاظ على بيئة فضاء خارجي مأمونة ويمكن التنبؤ به ومستدامة. ونحن نسلم بأهمية معالجة التهديدات الناجمة عن الحطام الفضائي وطقس الفضاء والأجسام القريبة من الأرض، مثل الكويكبات، التي تهدد الهياكل الأساسية الفضائية التي توفر الخدمات الأساسية اليومية للبشرية. ولذلك، فإننا نرحب باعتماد لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لأول مجموعة من المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، ونحث الدول المترادة للفضاء على تنفيذها. ويشرف كندا أن تتولى رئاسة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وسنواصل المشاركة بنشاط في استكمال المجموعة الثانية من المبادئ التوجيهية الطوعية والمجموعة المنبثقة من ذلك المقرر تقديمها إلى الجمعية العامة لتتبعها في عام ٢٠١٨. فمن شأن مجموعة المبادئ التوجيهية هذه أن تساعد

ستكون متسقة مع تلك المعايير. كما أنهم فشلوا في توضيح الكيفية التي ستعزز بها الاستقرار في الفضاء في حين أنها لا تذكر شيئا عن أشد المخاطر التي تتهدد الفضاء الخارجي إلحاحا - الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل.

وأود أن أختتم بتكرار موقفنا الثابت، وهو أنه إذا كنا جادين في الحفاظ على بيئة الفضاء الخارجي من أجل الأجيال القادمة، يجب علينا التصدي للتحديات التي نواجه اليوم بالعمل معا على وضع وتنفيذ تدابير عملية.

السيدة مكارني (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): لأنشطة الفضاء الخارجي دور متزايد حاسم الأهمية لا ينكر في حياتنا جميعا في أنحاء العالم. وفي نفس الوقت، فإن حجم وتعقيد أنشطة الفضاء الخارجي المتزايد يطرح تحديات أمام استكشافه واستخدامه للأغراض السلمية. ولذلك فإنه من صالح جميع البلدان إقامة بيئة فضاء خارجي مأمونة وآمنة ومستدامة.

وتحیی كندا الجهود الرامية إلى تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، على النحو الموصى به في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لعام ٢٠١٣ (انظر A/68/189)، ونحن نتطلع إلى جميع الدول من أجل التنفيذ الفوري لتوصياته. إن التدابير الفعالة من هذا القبيل تساعد على ترسيخ المعايير الدولية في الفضاء الخارجي، وإيجاد مزيد من التفاهم المتبادل والحد من التوتر. وهي تتيح خطوات عملية على المدى القريب من أجل زيادة تبادل المعلومات بين الدول، وتقليل سوء التقدير وبناء الثقة العامة فيما بين جميع الدول بشأن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وبناء زيادة الثقة والانفتاح في البيئة الفضائية، فإننا نحثى المناخ الضروري لوضع تدابير ملزمة قانونا في المستقبل تنظم الأنشطة فيها.

ورحبت كندا بالاجتماع المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة العام الماضي (انظر A/C.1/70/PV.13)، الذي كان خطوة أولى

استخداماته، ولا سيما في البلدان النامية، والمحافظة على إمكانية وصول الأجيال المقبلة إلى الفضاء. ولا يسعنا إلا أن نحقق هذا الهدف معا.

فالبيئة الفضائية تتدهور بشكل مطرد. وللأسف، فإن هناك عددا من التحديات التي تواجهها، بما في ذلك تزايد انتشار الحطام الفضائي وزيادة مخاطر الاصطدام أو التداخل الناجم عن تزايد عدد الأجسام المطلقة في الفضاء. ولسوء الحظ، يمكن أن تنتج هذه المخاطر أيضا عن الأفعال المتعمدة، مثل التدمير المتعمد للأجسام الفضائية، الذي يمكن أن يسفر عن قدر هائل من الحطام. وفي ضوء تلك التحديات، ينبغي أن تكون أولويتنا هي ضمان استمرار الأنشطة الفضائية وأمنها.

وتعتقد فرنسا أنه ينبغي لجميع إجراءات المجتمع الدولي الاستناد إلى عدة مبادئ رئيسية. أولا، ينبغي تطوير الأنشطة الفضائية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يوفران إطارا مناسباً وكافياً. ثانيا، ينبغي أن يكون النهج شاملاً وبراغي الطابع المزدوج للأنشطة الفضائية. وينبغي تعزيز مبدأ الاستخدام المسؤول للفضاء في البرامج الفضائية المدنية والعسكرية على السواء. ثالثاً، ينبغي أن تكون إجراءاتنا فعالة وواقعية وقادرة على توفير فوائد ملموسة ويمكن قياسها، وينبغي أن تكون هذه الفوائد مستدامة أيضاً. وأخيراً، ينبغي أن تكون جزءاً من إطار أشمل من أجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ومن الطبيعي أن تكون التدابير الرامية إلى زيادة الثقة والشفافية فيما بين أصحاب المصلحة والحد من احتمالات سوء الفهم والتصعيد، جزءاً من هذا الهدف. ولهذا السبب، تشجع فرنسا على اعتماد تدابير الشفافية وبناء الثقة، فضلاً عن المعايير الرامية إلى توجيه سلوك أصحاب المصلحة في الفضاء الخارجي. وقد تمت الإشارة إلى القيمة المضافة لهذا النوع من التدابير في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في

في تعزيز معايير السلوك في مجال أنشطة الفضاء الخارجي وكفالة أننا نستطيع مواصلة استخدام الفضاء لصالح المنافع الاجتماعية والاقتصادية للبشرية.

والأولوية الأخرى لرئاسة كندا ٢٠١٦ - ٢٠١٧ هي الإسهام في نجاح إحياء الذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، التي ستمكننا من وضع لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في مكانتها للعقد القادم وستكون إسهاماً هاماً في كفالة أن بإمكان المجتمع الدولي أن يأخذ في الاعتبار المسائل سريعة التغيير والمتزايدة التعقيد التي تواجهه ونحن نسعى لضمان أن تستفيد البشرية جمعاء من الفضاء الخارجي.

في الختام، وإذ يواصل المجتمع الدولي العمل لضمان ألا يصبح الفضاء الخارجي مسرحاً للنزاع، نحث الدول على الامتناع عن ممارسة الأنشطة المزعزعة للاستقرار مثل تطوير أو اختبار منظومات الأسلحة المضادة للسواتل وأن تشير بوضوح إلى نواياها وتتصرف بمسؤولية، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الحطام الفضائي.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن فرنسا ملتزمة بالحفاظ على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. فالفضاء مفيد لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا وللعديد من التطبيقات اليومية، ولا سيما في مجالات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والملاحة البرية والجوية والبحرية والأرصاد الجوية والمناخ. ولذلك ترى فرنسا أن أهدافنا الرئيسية تكفل استدامة وأمن الأنشطة الفضائية الطويلة الأجل، التي تكسب أهمية بالنسبة للنمو والتنمية الاقتصاديين لعدد متزايد من البلدان. ويجب أن نحول دون تدهور الظروف السائدة في الفضاء حتى يتسنى لأكثر عدد ممكن من الناس الاستفادة من

أو التهديد باستعمالها ضد أجسام في الفضاء الخارجي تعود إلى دول أخرى، بدعوى حماية مصالحهم الوطنية أو ممتلكاتهم في الفضاء الخارجي. ولا مجال للجدل في أن مجمل طريقة بناء هيكل دولي لأنشطة الفضاء الخارجي الطويلة الأمد والمأمونة والموثوقة، يعتمد اعتمادا كاملا على طبيعة الرد على السؤال المباشر عما إذا كانت هناك أسلحة في الفضاء الخارجي غدا أم لا.

لقد دأبت روسيا دائما على تأييد المساواة في إمكانية الوصول إلى الفضاء الخارجي بالنسبة لجميع الدول، بدون استثناء، وفي استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وبالكامل، والامتنال بدون شروط لجميع أحكام معاهدة الفضاء الخارجي ١٩٦٧. ولن نوافق أبدا على أيديولوجية تركز سيطرة دولة واحدة أو مجموعة من الدول على الفضاء. ولا ينبغي أن تكون لدينا أي أوهام حيال، حقيقة أنه، عاجلا أم آجلا، سيؤدي المنطق وراء هذه الأيديولوجية حتما إلى قيام بعض الدول بتحقيق خططها لنشر أسلحة في الفضاء الخارجي.

وفي هذا القرن الحادي والعشرين، من الأهمية بمكان كفالة ألا تتكرر أبدا كارثة القرن الماضي، عندما أسقطت إحدى الدول قنبلتين ذريتين على مدينتين يابانيتين وبذلك أطلقت سباق الأسلحة النووية حيث لم ننجح في منعه في نهاية المطاف ألا من خلال جهد خارق، وبالتالي تجنب كارثة في القرن العشرين. ويفضل تلك الجهود، تم تجنبها. وبوصفنا دولا مسؤولة في هذا القرن الحادي والعشرين، ينبغي لنا الآن أن نتخذ التدابير الوقائية ونؤكد من أنه لن تكون هناك أي أحداث عسكرية كارثية جديدة في الفضاء.

ومن الضروري أن نضع صكا دوليا ملزما قانونا مع ضمانات موثوقة لمكافحة نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها في الفضاء الخارجي. ونقترح أن يكون الأساس الذي يستند إليه هذا الصك هو

أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189)، الذي اعتمد بتوافق الآراء في عام ٢٠١٤، وشاركت فرنسا فيه بشكل كامل.

وقد طُرحت عدة مبادرات تهدف إلى منع البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، في مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى. وتلاحظ فرنسا وتتشاطر الشواغل التي أعرب عنها بشأن فعاليتها. ولئن كنا لا نعارض بالضرورة النهج القانونية، فإن فرنسا تؤيد المقترحات التي يمكن تنفيذها على الفور، نظرا للتدهور السريع لبيئة الفضاء الخارجي والحاجة الملحة إلى الاستجابة للمشكلة.

وأخيرا، ترحب فرنسا باعتماد لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في حزيران/يونيه المجموعة الأولى من ١٢ مبدأ توجيهيا بشأن الاستدامة الطويلة الأجل للفضاء الخارجي، وستنفذ على الفور، وفرنسا منفتحة تجاه عقد مناقشات مماثلة في مؤتمر نزع السلاح بشأن الجوانب التي تدخل في إطار ولاية اللجنة، وفي إطار برنامج عمل متوازن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي لعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.19.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد شهدنا جميعا أن عدد المسائل المتعلقة بضممان أمن أنشطة الفضاء الخارجي قد ازداد مع تزايد عدد الدول المشاركة بنشاط في تطوير الفضاء الخارجي. وليس لهذا التقويض لأمن الأنشطة في الفضاء الخارجي علاقة كبيرة بزيادة كثافة عمليات الفضاء الخارجي وإنما يتعلق أكثر بالعامل الأكثر خطورة وهو رغبة أحد البلدان بعينه في أن تطلق يدها في الفضاء الخارجي وتردده في الإجابة بصراحة وبصورة مسؤولة على السؤال المتمثل فيما إذا كان سيتم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي غدا أم لا.

ولذلك، وكما نعلم جميعا، فإن الموضوع يدور حول إمكانية وضع المعدات العسكرية في الفضاء الخارجي أو استعمال القوة

أو ثانياً أو خامساً أو عاشراً. وإذا ادعى أي شخص عدم العلم بذلك، أو أنه ببساطة لا يريد الاعتراف به، فإن هذا يثير شكوكاً خطيرة حول صدق النهج الذي تتبعه هذه الدولة أو مجموعة الدول ونواياها فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالالتزام بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، هناك ١٤ دولة تشارك مشاركة كاملة في ذلك. ونرحب بقرار بوليفيا ونيكاراغوا بالانضمام إليه في عام ٢٠١٦. ويمثل مشروع القرار (A/C.1/71/L.18) بشأن الموضوع الذي تقدمه الآن للسنة الثالثة دعوة للمشاركة في هذا الحوار المسؤول، ونحث جميع الدول على تأييده. ويتمثل جوهر مبادرة عدم البدء بوضع أسلحة في الالتزام السياسي للدول المسؤولة بعدم بدء سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتمثل مسؤولية مشتركة وثقة متبادلة بين الدول في أسمى صورهما وستكون عاملاً رئيسياً في منع تسليح الفضاء الخارجي. ونأمل أن يتم تناولها على الصعيد العالمي وأن توحد جميع الدول التي تهتم بالحفاظ على الفضاء الخارجي كمكان للسلم.

وتوفيراً للوقت، لن أناقش مسائل الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي والعمل الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وأعتقد أننا جميعاً نعرف ما يجري في هذا المجال. إن جهودنا الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أمر أساسي لإيجاد حلول لكل مشكلة أخرى تتعلق بالأمن في العمليات التي تتم في الفضاء الخارجي. ولتمكيننا من البدء، أود مرة أخرى أن أحث جميع الدول المسؤولة على إظهار الإرادة السياسية اللازمة، دون الاختباء وراء ستار الحطام الفضائي، والإجابة على سؤال واحد مباشر ومحدد، هل سيقومون في أي وقت في المستقبل بنشر الأسلحة في الفضاء الخارجي أم لا؟

مشروع المعاهدة الروسية - الصيني بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

وكما نعلم، فإن مؤتمر نزع السلاح ما يرح ينظر في نسخة مستكملة من المعاهدة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

وأود أن استرعي انتباه المنتقدين إلى أن مشروع المعاهدة يتضمن بالفعل إجابات على جميع ما طرحوه من من أسئلة تقريباً. ويشمل تعريف الأسلحة في الفضاء الخارجي وضمانات الامتناع عن استخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي. وإذا جرؤ أي شخص على قول خلاف ذلك، فإن هذا يعني ببساطة أنه لم يقرأ فعلاً نص المعاهدة وأنه يتعامل بغوغاءية لا أساس لها. وينبغي أن نبدأ جميعاً مفاوضات بشأن مشروع المعاهدة في أقرب وقت ممكن في إطار برنامج عمل متوازن في مؤتمر نزع السلاح. ويجب ألا ندع هذه الفرصة التاريخية تمر، بل علينا أن نعمل بسرعة لإنشاء حصن موثوق به ضد الخطر المحتمل لظهور أسلحة في الفضاء الخارجي قبل أن يؤدي ذلك إلى وقوع كارثة.

وقبل احتتام المحادثات بشأن مشروع المعاهدة ودخولها حيز النفاذ، نعتقد أنه من الضروري اتخاذ تدابير سياسية فعالة لإبقاء الفضاء الخارجي خالياً من الأسلحة. ومن الأمور الأساسية في هذه الجهود، مشروع القرار (A/C.1/71/L.3) بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي تعتمده اللجنة على نحو تقليدي، وتقدمه مصر أو سري لانكا سنوياً، كما تعلم اللجنة. وتؤيده روسيا بقوة، وهي من بين مقدميه. واليوم، إلى جانب مشروع القرار هذا، فإن التدابير الوحيدة الفعالة بحق لمنع سباق التسلح هي المبادرة المتعددة الأطراف بشأن إيجاد التزام سياسي بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وإذا تقيدنا جميعاً بذلك الالتزام، فسنكون قد عاجلنا مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي على الجبهة السياسية. ولن تقوم أي دولة بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي، سواء بدأت بذلك أولاً

بأمن الفضاء الخارجي. ولذلك، فإننا نشدد على أهمية إبرام صك دولي ملزم قانونا عالمي وغير تمييزي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، استنادا إلى النظام القانوني القائم فيما يتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة واستخدام الفضاء الخارجي. ونشاط الآخرين شواغلهم إزاء التطورات في مجال تكنولوجيا القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وبخاصة تفاقم احتمالية تسليح الفضاء الخارجي على نحو يضر بمصالح الجهات المعنية بالفضاء ومستخدميه على السواء. وبصفتنا دولة طرفا في معاهدة الفضاء الخارجي، تعمل بنغلاديش أيضا على إمكانية انضمامها إلى معاهدات دولية أخرى ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه.

وندرک أن الأهمية الحاسمة لمختلف تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة مكتملة للإطار القانوني الدولي القائم بشأن أنشطة الفضاء الخارجي وليست بديلا عنه. ونشير إلى التوصيات المفيدة بشأن التدابير المحتملة لكفاءة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي الواردة في التقرير (انظر A/68/189) لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي تشكل عملا بالقرار ٦٥/٦٨ بوصفه أساسا مفيدا لمواصلة العمل في هذا الصدد. ومن بين المسائل الأخرى، تعتبر بنغلاديش أن حلقة النقاش المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة المقترح إنشاؤها في ٢٠١٧ تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. ونؤكد أنه ينبغي الاضطلاع بأي مبادرة تدوين بشأن أنشطة الفضاء الخارجي - حتى عند التركيز على مجالات محددة - على نحو شامل وجامع من أجل مراعاة مختلف المخاوف.

وإلى جانب جهود نزع السلاح في الفضاء الخارجي، ينبغي أن نوجه اهتماما وجهدا مستمرين لمسألة تخفيف الحطام الفضائي من خلال التعاون الدولي الفعال. ونظرا للتركيزات المفرعة للحطام في الفضاء الخارجي والتهديد الذي يشكله على الأجسام والأنشطة الفضائية، من الأهمية بمكان أن تؤخذ

السيد إسلام (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز في وقت سابق بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر A/C.1/71/PV.14).

إن استمرار التوسع في استخدام التكنولوجيا والخدمات الفضائية فيما نبذله من جهود لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية قد وضع تعزيز السلامة والأمن واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل بالنسبة لنا على المحك. ونؤيد الفرضية الأساسية لمعاهدة الفضاء الخارجي، وهي أنه يجب استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه بما يعود بالفائدة على جميع البلدان ولصالحها، ويجب أن يكون مجالا مفتوحا للبشرية جمعاء.

وما فتئت بنغلاديش تدعو إلى استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية ولمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونواصل في مؤتمر نزع السلاح التشديد على أهمية إجراء مناقشات موضوعية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وقد سجلنا تأييدنا للشروع في مفاوضات، في إطار برنامج عمل متفق عليه، بشأن مشروع المعاهدة الذي قدمه الاتحاد الروسي والصين في حزيران/يونيه ٢٠١٤، بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وبنفس الروح، سنكون مرة أخرى من مقدمي مشروع القرار A/C.1/71/L.3، المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، في اللجنة الأولى.

وبوصفنا دولة طموحة في ارتياد الفضاء بأول سائل اتصالات - بانغوباندو الأول، الذي سمي تيمنا بلقب مؤسس دولتنا - المتوقع إطلاقه في المدار بحلول نهاية العام المقبل، تلاحظ بنغلاديش مع القلق تزايد الازدحام والخلاف والتنافس في الفضاء الخارجي وما يترتب على ذلك من إمكانيات المساس

تميزي للتصدي للشواغل المتعلقة بتطوير هذه المنظومات ونشرها وانتشارها. ويمكن أن تكون الآثار المترتبة عن نشرها مدمرة للمناطق الحساسة مثل منطقتنا.

وقد أدى النمو والتغير السريعين لتكنولوجيات الفضاء إلى ازدياد الثغرات في النظم الدولية القائمة المتعلقة بالفضاء الخارجي، بما في ذلك معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ والاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٧٩. وفي حين تحظر معاهدة الفضاء الخارجي نشر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، فهي لم تتطرق إلى نشر الأنواع الأخرى، بما في ذلك الأسلحة التقليدية. ويجب سد هذه الثغرات بوضع صك قانوني جديد. وبالتالي، تدعو باكستان والدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز إلى إجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة ملزمة قانونا في مؤتمر نزع السلاح تعنى بهذه المسألة المعاصرة الهامة والمثيرة للقلق في ذات الوقت.

وهناك مجموعة كبيرة من المعارف المتوفرة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد أبحرت اللجان المختصة في مؤتمر نزع السلاح الكثير من العمل المتعلق بذلك خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٢. وتوفر المعاهدة المتعلقة بهذا الموضوع، التي تولت صياغتها الصين وروسيا وتم استكمالها في عام ٢٠١٤، أساسا مفيدا لبدء المفاوضات. ولا نرى أن هناك أي عائق يحول دون بدء المفاوضات على مسألة بكل هذه الأهمية للسلم والأمن الدوليين. وتسعى الدول المعارضة لهذه المفاوضات إلى حماية احتكارها لهذه التكنولوجيا والحفاظ على هيمنتها الشاملة عليها. وإن من المفارقات أن ترى بعض الدول أن من المناسب أن تعزو الجمود في مؤتمر نزع السلاح إلى إحدى المسائل الأساسية الأربع المدرجة في جدول أعماله. وإن الحقائق لغنية عن البيان، بما فيها تلك المثيرة للشعور بالضيق، أي أن قلة من الدول قد منعت مؤتمر نزع السلاح من القيام بذلك بالرغم

مبادرات هادفة لمعالجة هذا التحدي بمشاركة جميع الدول، بحيث تستند من الناحية المنطقية إلى نهج مشترك ومتباين في آن واحد. كما ينبغي للجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الفضاء المسؤولة أساسا عن تلويث بيئة الفضاء الخارجي حتى الآن أن تأخذ على عاتقها المسؤولية الإضافية المتمثلة في جعل حدود هذا النشاط الإنساني الآخذة في الاتساع آمنة ومستدامة.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز في وقت سابق ضمن مجموعة القرارات هذه.

وما دام الفضاء الخارجي جزءا من التراث المشترك للإنسانية، فإن من مصلحة الإنسانية أن تحرص على استكشافه واستخدامه للأغراض السلمية. ويجب أن يظل الفضاء سلميا، ويجب ألا تتم عسكريته أو تسليحه. وما برح المجتمع الدولي يعمل باستمرار على مدى ثلاثة عقود لمنع تسليح الفضاء الخارجي، غير أن هذه المسألة لم تعد خيالا علميا بأية حال. فمن شأن نشر الأسلحة في الفضاء أن يؤجج الحروب. ويجب اتخاذ التدابير اللازمة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي إن أردنا تجنب الأخطار الجسيمة التي يمكن أن يسببها ذلك للسلم والأمن العالميين.

وتتشاطر على وجه الخصوص الشواغل التي أعربت عنها حركة عدم الانحياز إزاء الآثار السلبية لتطوير ونشر منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والسعي إلى حيازة تكنولوجيات عسكرية متطورة يمكن نشرها في الفضاء الخارجي. وما فتئ مؤتمر نزع السلاح ييقي تلك المسألة قيد نظره منذ أمد بعيد على غرار ما فعلته الجمعية العامة. وتتسم منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بأنها مزعزة للاستقرار بحكم طابعها ومشكوك في فعاليتها، علاوة على أن لها آثارا سلبية هائلة على الأمن والاستقرار الدوليين والإقليميين. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا للتوصل إلى اتفاق شامل عالمي وغير

وترى باكستان أن الاجتماع المخصص المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (انظر A/C.1/70/PV.13) يعتبر مبادرة إيجابية وترحب بقرار عقد اجتماع متابعة له في عام ٢٠١٧.

السيد صبر الله خان (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية):
يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.14).

إن من المصلحة المشتركة للبشرية جمعاء أن تعمل على استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. فالفضاء الخارجي جزء من التراث المشترك للإنسانية ويجب أن نتاح لنا جميعا فرص متساوية لاستكشافه بما يحقق المنفعة المشتركة للبشرية جمعاء بغض النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية أو العلمية للأمم. وترى سري لانكا أن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه يسهمان إسهامات قيّمة في تقدم البشرية. وفي حين أن استكشاف الفضاء يتيح فرصا هائلة، فإن من واجب الدول التي تعمل على استكشافه واستخدامه أن تمنع تحوله إلى ميدان لسباق التسلح.

ومع ازدياد الأنشطة الفضائية، فإن هناك شواغل مبررة إزاء الازدحام التدريجي في البيئة الفضائية. ومن شأن إمكانية عسكرة وتسليح البيئة الفضائية أن يكونا تمهيدا لأن يصبح الفضاء الخارجي منطقة متنازعا عليها ومصدرا للنزاع في المستقبل. وما فتئنا نرى منذ أمد طويل ضرورة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وكفالة خلوه من النزاع إن أردنا تفادي تهديدات خطيرة محتملة للسلم والأمن الدوليين. ونؤكد مجددا إيماننا بأنه يجب ألا يصبح الفضاء الخارجي ساحة لسباق تسلح آخر، وهو ما ستكون له عواقب وخيمة على البشرية ويشكل خطرا جسيما على البلدان التي لديها القدرة التكنولوجية على إطلاق الأجسام المدارية وتلك التي تفتقر إلى تلك القدرة. ولا يهدد نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي أمن الأصول الموجودة فيه

من اتساع نطاق التأييد للتفاوض على صك قانوني بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ونخطط علما بالتقرير التوافقي وتوصيات فريق الخبراء الحكوميين الأخير بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي (انظر A/68/189) ونتفق على أنه يجب أن تهدف تدابير كهذه إلى تعزيز أمن وسلامة واستدامة الفضاء الخارجي. ونرحب بصفة خاصة بتوصيات الفريق الداعية إلى مواصلة تطوير التعاون الدولي بين الدول المرتادة وغير المرتادة للفضاء فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي لصالح جميع الدول. ونسلم بأهمية الشفافية وتدابير بناء الثقة، فضلا عن مدونات قواعد السلوك غير الملزمة قانونا في تعزيز الثقة بين الدول. وما زلنا نشارك بنشاط في مثل هذه الجهود. ونرى أنه ينبغي السعي إلى هذه المبادرات بطريقة شاملة عالمية وتشاركية في إطار منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة مصالح جميع الدول. غير أنه لا يمكن لهذه التدابير الطوعية أن تكون بديلا عن معاهدة ملزمة قانونا استنادا إلى تلك الالتزامات.

وتشارك باكستان في تقديم القرار السنوي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي الذي لا يزال يُعتمد بأغلبية ساحقة، فضلا عن المبادرة الجديرة بالثناء الواردة في مشروع القرار المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي" (A/C.1/71/L.18). ونحن طرف في جميع المعاهدات الخمس الأساسية المتعددة الأطراف التي تنظم الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك فنحن على استعداد أيضا للبحث في مزيد من المعاهدات التي من شأنها أن تسهم في منع تسليح الفضاء الخارجي. وباكستان عضو في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي تؤدي دورا هاما في تعظيم الفوائد التي توفرها القدرات الفضائية في خدمة البشرية، ولا سيما في مجالات البيئة والصحة والتخفيف من آثار الكوارث.

من النزاعات ومنع تحويله إلى ساحة لسباق التسلح. وتنتقل إلى إجراء مداولات بناءة خلال هذه الدورة المواضيعية.

السيد تورو - كارنيفالي (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد فنزويلا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.14) والبيان الذي أدلى به وفد فنزويلا في وقت سابق في جلسة اليوم بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

توفر التنمية المستدامة للفضاء الخارجي إمكانيات غير محدودة للبشرية لتمكينها من إحراز التقدم في مجالات التعليم والطب وإدارة المخاطر والوقاية من الكوارث الطبيعية، فضلا عن الزراعة والاتصالات والعلم والتكنولوجيا من بين أمور أخرى. ولذلك السبب، فإن من المهم العمل معا لضمان تطوير الأنشطة السلمية في الفضاء الخارجي وتفادي عسكرته.

ويجب علينا أن نشدد على أن النزاع المسلح في الفضاء الخارجي قد تتمخض عنه عواقب وخيمة على حياتنا في هذا الكوكب، والفضاء على آفاق تطوير الأنشطة الفضائية وإمكاناتها المحتملة للبشرية. وللأسف، فإن احتمالات نزاعات مسلحة كهذه لم تعد ضربا من الخيال كما نعتقد، إذ ازداد تطوير السواتل والتكنولوجيات الأخرى لأغراض عسكرية. وأصبح ممكنا استخدام بعض السواتل ذات الاستخدام المزدوج في أغراض الاتصالات والمراقبة الأرضية - لأغراض أقل سلمية، بل تستخدم فعليا كذلك في بعض الأحيان. بل إن بعض الدول قد طورت واختبرت منظومات مضادة للسواتل، علاوة على مختلف تكنولوجيات القذائف الدفاعية التي يمكن استخدامها لمهاجمة الأجسام في الفضاء الخارجي. وفي ذلك الصدد، فإن احتمال عسكرة الفضاء الخارجي تبعث على القلق المتزايد، ما يجعل منعها أكثر إلحاحا.

وترحب فنزويلا بالعمل الذي تؤديه لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وفريق الخبراء الحكوميين المعني

فحسب، بل يلحق الضرر بالغللاف الحيوي للأرض أيضا. وندعو جميع الدول، وخاصة التي لديها قدرات كبيرة في ميدان الفضاء، إلى الإسهام بنشاط في بلوغ الهدف المتمثل في كفالة الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، والامتناع عن السعي إلى الإجراءات التي يمكنها تحويله إلى ساحة لسباق التسلح.

ومن الضروري أن تمثل الدول الأعضاء امتثالا صارما باتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح القائمة ذات الصلة بالفضاء الخارجي، علاوة على النظام القانوني القائم الذي ينظم استخدام الفضاء الخارجي. ونرى أن من شأن المشاركة الواسعة النطاق في النظام القانوني أن تساعد أيضا على تعزيز فعاليته. وبالنظر إلى التغييرات الكبيرة التي حدثت في المناخ السياسي المتعلق باستدامة وأمن الفضاء الخارجي، نرى أنه يجب تعزيز الإطار القانوني القائم الذي ينظم استخدامه.

ونحن على اقتناع راسخ بأن من شأن إبرام اتفاق يرمي إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في أقرب وقت ممكن أن يؤدي حتما إلى تعزيز الإطار القانوني القائم. ونود أن نؤكد في ذلك الصدد رأينا في الدور المحوري الذي ينبغي أن يؤديه مؤتمر نزع السلاح - بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف لنزع السلاح - في التفاوض على اتفاق كهذا. ونرى أنه ينبغي أن يبدأ عمله في ذلك الصدد دون تأخير. وستؤيد سري لانكا تأييدا تاما ذلك المسعى مثلما أيدت جميع المبادرات الرامية إلى الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات وضمان الاستدامة في بيئة الفضاء الخارجي. ويسرني في ذلك السياق، أن أبلغ اللجنة أن مصر وسري لانكا قد قدمت هذا العام مرة أخرى مشروع القرار بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي (انظر A/C.1/71/L.3) الذي يدعو إلى التفاوض بشأن صك متعدد الأطراف في إطار مؤتمر نزع السلاح.

ولا تزال سري لانكا ملتزمة بالعمل مع جميع الدول والجهات المعنية الأخرى لجعل الفضاء الخارجي مكانا خاليا

الثقة في تنفيذ الأنشطة الفضائية بواسطة اتخاذ تدابير بعينها من قبيل الإخطار المسبق بالإطلاق والتغيرات التي تحدثها في المدارات. ويساعد تبادل المعلومات والبيانات عن الأجسام في المدار وبشأن تطوير البرامج الفضائية العسكرية أيضا على بناء الثقة بين الدول.

وفي ذلك الصدد، يعدُّ تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189) المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، بداية ممتازة. ويسر سويسرا أن أدرجت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بعض توصيات فريق الخبراء الحكوميين في أول مجموعة من المبادئ التوجيهية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، التي اعتمدت هذا العام. وينبغي أن تأخذ مختلف هيئات نزع السلاح بتوصيات الفريق المتعلقة بالاستخدامات العسكرية للفضاء بعين الاعتبار. وترحب سويسرا أيضا بالدراسة التي أعدها مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي عن تنفيذ مؤسسات الأمم المتحدة لتوصيات الفريق، وتتطلع إلى الحصول على تقريره عن هذا الموضوع خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

وتشكل حماية الفضاء الخارجي من نشوب النزاعات التي من شأنها أن تعرّض للخطر مستقبل استخدامه شاغلا رئيسيا آخر. ونرى في ذلك الصدد، أن من الضروري حظر استخدام القوة ضد الأنظمة الفضائية مع تجنب أي شكل من أشكال سباق التسلح في الفضاء. ونؤيد، تحقيقا لهذه الغاية، إنشاء صك ملزم دوليا. ويتمثل أفضل اقتراح حتى الآن بشأن هذه المسألة في مشروع المعاهدة الذي قدمته روسيا والصين إلى مؤتمر نزع السلاح بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. غير أن العديد من جوانب ذلك الاقتراح ما تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير. وترى سويسرا على وجه

بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ونحيط علما باقتراح الاتحاد الأوروبي الرامي إلى وضع مدونة لقواعد السلوك في مجال أنشطة الفضاء الخارجي. وتعدُّ أي مبادرة ترمي إلى تعزيز الشفافية والثقة بين الدول خطوة في الاتجاه الصحيح. غير أنه ليس بوسع أي منها أن تحل محل صك متعدد الأطراف ملزم قانونا وتشتد الحاجة إليه لمنع تسليح الفضاء الخارجي. ونشدد في ذلك الصدد على مدى ضرورة إحراز تقدم نحو التفاوض على معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي استنادا إلى مشروع معاهدة عام ٢٠١٤ الذي قدمته روسيا والصين في مؤتمر نزع السلاح.

ختاما، نود أن نؤكد مجددا أن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي يتيحان الفرص لجميع الدول بغض النظر عن مستوى تنميتها العلمية أو الاقتصادية، ويجب أن يكون ذلك إرثا للبشرية. ويجب علينا أن نمضي قدما معا بهدف تعزيز الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، وأن نتفق في أقرب وقت ممكن على صك متعدد الأطراف ملزم قانونا ومن شأنه أن يكفل للبلدان إمكانية الحفاظ على فضاء خارجي يحقق الرفاه والتنمية لجميع شعوبها.

السيد ماسميجان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد أصبحت العديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية تعتمد على النظم الفضائية في عالم اليوم. ويوفر الفضاء الخارجي بيانات ومعلومات وأدوات تكنولوجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي فإن استخدامه في ازدياد مستمر، في حين تكتظ المدارات التي تحقق تلك الفوائد بشكل خطير. وبفضل التقدم التكنولوجي فقد توفرت العديد من السبل لشن هجوم ممكن على الأجسام الفضائية. وعليه، ترى سويسرا أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يمضي قدما على عدة مسارات إن كان له أن يواجه تحديات الاستقرار والأمن في الفضاء الخارجي، بما في ذلك إيلاء اهتمام خاص لمسألة تعزيز الشفافية وبناء

الحدث، الذي يتشارك تنظيمه مكتب شؤون الفضاء الخارجي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، في جنيف في عام ٢٠١٧.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

خلال العقود القليلة الماضية، كانت إيطاليا في طليعة أنشطة الفضاء الخارجي. ومنذ إطلاقنا أول ساتل في الفضاء الخارجي في عام ١٩٥٤، طورنا قدراتنا الفضائية في مجالات عدة، مثل العلوم والاتصالات السلكية واللاسلكية ورصد الأرض. وأسهمنا أيضاً في تطوير المحطة الفضائية الدولية.

والتطبيقات الفضائية توفر لنا اليوم جميعاً موارد فريدة من نوعها للنمو الاقتصادي والإبداع، فضلاً عن التعامل مع المسائل الحرجة مثل تغير المناخ وإدارة الكوارث الطبيعية. وهذا الاعتماد المتزايد على الموارد والهياكل الأساسية والأنشطة الفضائية يقتضي منا العمل على منع وتخفيف المخاطر المرتبطة بعدم كفاءة إدارة حركة المرور في الفضاء وإحداث الحطام والتدخلات الضارة وسوء التقدير وعدم الثقة. ولذلك، كان التعاون الدولي أساسياً، وهو ما دعا إيطاليا إلى أن تكون طرفاً في أكثر من ٦٠ اتفاقاً ثنائياً مع البلدان التي تتراد الفضاء والبلدان النامية، فضلاً عن انضمامنا إلى معظم المعاهدات الدولية المتعلقة بالفضاء الخارجي. ونحن ندعم المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة التي يتصل عملها بتنمية الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية ونشارك فيها بنشاط. وإيطاليا عضو مؤسس في وكالة الفضاء الأوروبية، وعضو في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية منذ إنشائها.

إن الزيادة الحادة في عدد الأجسام الموجودة في الفضاء هي أحد الأسباب الرئيسية التي تقتضي منا وضع وإنفاذ هيكل تنظيمي دولي شامل وفعال. ويجب أن تلتزم الدول بتحسين رفاه البشرية عن طريق العمل معاً من أجل استدامة بيئة الفضاء

الخصوص، أنه إن أريد له أن يكون فعالاً وقادراً على تحقيق غاياته، ينبغي له أن يحظر أيضاً استحداث واختبار الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل.

وفيما يتعلق بمشروع القرار بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي (A/C.1/71/L.18) فما تزال سويسرا تشك في مدى فعالية نهج كهذا في صيغته الحالية. ذلك أنه يغفل تماماً تطوير مثل هذه الأسلحة.

وفضلاً عن ذلك، فقد يهيئ مشروع القرار لبلد ما أن يكون ثاني من يضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ونرى أنه ينبغي مواصلة بلورة هذا النهج وتوسيع نطاقه لكي يصبح خطوة أولى فعالة صوب منع حدوث سباق تسلح في الفضاء.

وكما نرى، هذه مسألة معقدة. وقد اتخذ عدد من الدول والهيئات المتعددة الأطراف نهجاً مختلفة متعددة. وبعض تلك الهيئات غير قادرة على الوفاء بولايتها، بالرغم من أن الأمر ينطوي على تحديات كبيرة. وعلينا أن نهيئ لها السبل لكي تنهض بعملها بشكل عملي. وبالنظر إلى المسائل المختلفة التي يبدو من المستحيل حلها في هذه المرحلة، يمكننا على سبيل المثال السعي للتوصل إلى اتفاق بشأن المعايير الأساسية لحسن السلوك في الفضاء. وتحقيق ذلك يقتضي أن تعمل الجهات المعنية بالفضاء ونزع السلاح جنباً إلى جنب. والاجتماع المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة في عام ٢٠١٥ (انظر A/C.1/70/PV.13) أتاح إجراء تبادل أولي للآراء بشأن الموضوع. ونأمل أن يتيح اجتماع المائدة المستديرة للجنة المزمع عقده في عام ٢٠١٧ تحديد الخطوات القادمة في عملية تعاونية فعالة تتسم بالكفاءة.

أخيراً، فإن سويسرا تعرب عن ارتياحها لقرار مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي العمل معاً بشكل أوثق، وفقاً لتوصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بكفالة تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ونرحب أيضاً باحتمال عقد هذا

الفضاء الخارجي قد تكون أنسب وسيلة للاستجابة لشعور المجتمع الدولي بالطابع الملح لتلك المسألة. وهذه المبادئ، التي يمكن أن تؤدي لاحقاً إلى وضع واعتماد مدونة سلوك دولية طوعية، ينبغي أن تخدم أهدافاً أطول أجلاً عبر كامل نطاق الأنشطة الفضائية، بما في ذلك عدم التدخل في الاستكشاف والاستخدام السلميين للفضاء الخارجي، ومنع نشوء الحطام، وتعزيز التعاون الدولي في مجال الفضاء، والحفاظ على سلامة البيئة الفضائية للجميع، وتكافؤ الفرص في الوصول إلى الفضاء الخارجي، وزيادة الشفافية في القيام بأنشطة استكشاف الفضاء واستغلاله. وإيطاليا تؤيد هذه الأهداف بالكامل، وهي مستعدة للإسهام في تحقيقها.

السيد هانسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إن المجتمع الحديث بات يعتمد على الفضاء في تحديد المواقع والملاحة والتوقيتات والاتصالات والأرصدة الجوية ورصد الأرض وغيرها من الخدمات المدعومة فضائياً. وهذا ينسحب على أستراليا بصفة خاصة. فنحن نعتمد على السواتل في تقديم خدمات الهاتف والإنترنت الفائق السرعة للسكان المتناثرين. كما نستخدم بيانات السواتل لرصد الأرض في رصد مواردنا المائية واستخدام الأراضي وقياس شدة حالات الجفاف وحرائق الغابات. وهذه التكنولوجيات المدعومة فضائياً تعد أكثر فعالية من حيث التكلفة كما أنها أكثر فعالية من البدائل الأرضية السابقة، وهي الآن في متناول عدد أكبر من البلدان، وهي حيوية الأهمية للتنمية. ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تنتمي إليها أستراليا تشهد واحداً من أسرع معدلات الاستفادة من التكنولوجيات المدعومة فضائياً في العالم.

ولكن حق جميع البلدان في الوصول إلى المشاعات الفضائية العالمية يتعرض لتهديد متزايد جراء انتشار الحطام الفضائي. فهناك حالياً أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ قطعة يجري تتبعها وهي تدور حول الأرض. وسرعة دورانها كافية بحيث يمكن لجسم

وسلامتها وأمنها على المدى الطويل. وتعتقد إيطاليا اعتقاداً راسخاً بأن التنفيذ الفعال من قبل جميع الدول المعنية لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي - بما فيها تلك التي حددها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي في تقريره لعام ٢٠١٣ (انظر A/68/189)، الذي أقرته الجمعية لاحقاً - يعد خطوة بالغة الأهمية نحو تحقيق قدر أكبر من السلامة والأمن والاستدامة في أنشطة الفضاء الخارجي.

كما أن التدابير من قبيل تبادل المعلومات بشأن السياسات والأنشطة الفضائية للدول، والإخطارات الرامية إلى الحد من المخاطر، وزيارات الخبراء للمرافق الفضائية الوطنية، يمكن أن تحد من مخاطر سوء الفهم أو سوء الاتصالات. وهي تساعد على بناء الثقة المتبادلة وتكمل الإطار القانوني الدولي القائم. وترحب إيطاليا أيضاً بالتقدم الذي أحرزه مؤخراً الفريق العامل التابع للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية الذي أنشئ بموجب لجنتها الفرعية العلمية والتقنية بشأن المبادئ التوجيهية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي على المدى الطويل. ونتطلع الآن إلى أن نشهد مشاركة بناءة من جانب الوفود كافة بغية إنجاز ذلك الجهد.

وتظل إيطاليا ملتزمة التزاماً كاملاً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فسباق التسلح يمكن أن يحول الفضاء الخارجي إلى منطقة نزاع، مما يتناقض مع هدف استخدامه الطويل الأجل للأغراض السلمية. ولذلك، كنا أحد المناصرين الرئيسيين لمشروع الاتحاد الأوروبي لمدونة سلوك دولية بشأن أنشطة الفضاء الخارجي كخطوة أولى غير ملزمة قانوناً تكمل المبادرات الأخرى التي يمكن أن تشمل وضع صك شامل وفعال وقابل للتحقق وملزم قانوناً.

وعلى الرغم من التباطؤ في المفاوضات، ما زلنا نعتقد أن اعتماد مجموعة من المبادئ المشتركة عالمياً للسلوك المسؤول في

للتحديات الحقيقية التي تواجه أنشطتنا الفضائية، وخصوصا الحطام المداري.

ومن المهم أن نعمل معا بشأن مسألة الحطام الفضائي وأن نتخذ إجراءات جماعية. ويمكننا أن ننظر في وضع معاهدة ملزمة قانونا، ولكن المعاهدات تستغرق وقتا طويلا، ولا توجد في الوقت الراهن معاهدة مرتقبة تتناول تهديد الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل. وبدلا من ذلك، يمكننا أن نعتمد حلولا عملية فورية لهذه المسائل، مثل تدابير الشفافية وبناء الثقة غير الملزمة قانونا. لقد جرى الإقرار بأهمية هذه التدابير في الفضاء الخارجي من جانب فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي اعتمدت الجمعية العامة تقريره (انظر A/68/189) دون تصويت في تموز/يوليه ٢٠١٣.

وتحث أستراليا المجتمع الدولي على التركيز على الخطوات العملية والقابلة للتحقيق التي يمكننا أن نتخذها معا من أجل التصدي للتهديدات الحقيقية التي تواجه أنشطتنا الفضائية، وخصوصا الحطام المداري.

السيد عبّاني (الجزائر): سيدي الرئيس، يتشرف وفد للدي بإلقاء هذا البيان حول موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، معربا عن مساندته لما تضمنته البيانات الملقاة من مندوبي إندونيسيا وتونس نيابة عن حركة دول عدم الانحياز وعن المجموعة العربية (انظر A/C.1/71/PV.14).

لقد أصبح الفضاء الخارجي يلعب دورا متصاعدا بالنسبة لقطاعات كثيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية للدول، وقد تعاضم هذا الدور مع التطور العلمي والتكنولوجي، مما يستدعي توفير مناخ مناسب من الأمن والشفافية والثقة فيما يخص أنشطة الدول في الفضاء الخارجي. وعلى غرار العديد من الدول، تطمح الجزائر إلى تسخير الفضاء الخارجي لتلبية احتياجاتها التنموية، باعتباره إرثا مشتركا وملكية عامة للبشرية جمعاء، متمسكة بضرورة حصر استكشاف واستخدام

صغير إتلاف سائل أو مركبة فضائية، وبالتالي إنشاء المزيد من الحطام الفضائي. ويتزايد الاعتراف بتحدي الحطام الفضائي كمسألة ملحة لمنظمتنا. ونشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها المحافل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل زيادة الوعي بتحدي الحطام الفضائي من خلال حلقات العمل التي تنظمها بشأن الأمن الفضائي. وقد بدأت أستراليا وفييت نام هذه العملية بتنظيم حلقة عمل استهلالية حول الأمن الفضائي عقدت في سنغافورة في عام ٢٠١٢، وشاركت أستراليا في حلقات عمل لاحقة وستشارك في حلقة عمل رابعة تعقد في سنغافورة في الأسبوع القادم.

وما فتئت أستراليا تشعر بالقلق إزاء استحداث واختبار القذائف المضادة للسواتل. فهذه الأسلحة لديها القدرة على خلق كميات هائلة من الحطام الفضائي الذي قد يعرض الموجودات الفضائية والخدمات المدعومة فضائياً والتي تعتمد عليها البلدان كافة للخطر.

حتى وإن لم تُستخدم ضد أحد الأهداف، فإن اختبارها ونشرها يبعثان إلى المجتمع الدولي برسالة غير مفيدة وربما مزعزعة للاستقرار، ولا تفضي إلى السلام والتعاون الدوليين في مجال الفضاء، وتتعارض مع جهود المجتمع الدولي الرامية إلى بناء الشفافية والثقة حول الأنشطة الفضائية.

وأبي مبادرات تسعى إلى تناول مسألة عدم تسليح الفضاء أو الثني عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الفضائية، ينبغي أن تشمل في نطاقها الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل. ونرى أن تلك الأسلحة تمثل التهديد القائم الأكثر إلحاحا للبنية التحتية للفضاء الخارجي، وننظر إلى المبادرات التي أخفقت في تناول هذه المسألة على أنها تقصير خطير. نحن نحث المجتمع الدولي على التركيز على الخطوات العملية والقابلة للتحقيق التي يمكننا أن نتخذها معا من أجل التصدي

على ما نصت عليه الدراسة المنجزة من فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189).

وأخيراً، أخذ بلدي علماً بمقترح الإتحاد الأوروبي المتعلق بمشروع مدونة السلوك التي ترمي إلى إضفاء الشفافية وترشيد النشاطات الخاصة بالفضاء الخارجي. ويؤكد على أن التدابير الطوعية في هذا المجال تعتبر سندا إضافيا، ولا يمكن أن تكون بديلا عن إبرام معاهدة ملزمة قانونا تمنع حدوث سباق نحو التسلح في الفضاء الخارجي، يكون إطارها التفاوضي المناسب هو مؤتمر نزع السلاح، بقصد التوصل إلى صياغة إجراءات وقواعد من شأنها الإجابة على انشغالات جميع الأطراف.

السيد هرا (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة اللجنة بشأن جوانب نزع السلاح في الفضاء الخارجي. يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق اليوم ممثل سنغافورة باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.14).

وأود أن أؤكد مجدداً على أن ميانمار تعترف بالفضاء الخارجي باعتباره إراثاً مشتركاً للإنسانية. لذلك ينبغي أن يقتصر الهدف من القيام بأنشطة في الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية ولمصلحة الإنسانية قاطبة. ففي كل عام، عندما نناقش هذه المسألة، يعرب الكثيرون عن قلقهم إزاء العواقب الوخيمة التي يمكن أن تنشأ عن حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. نحن ندرك اهتمام الدول المتزايد باستكشاف الفضاء الخارجي لأسباب مختلفة، نظراً لأن تكنولوجيا الفضاء تشهد تحولات سريعة جداً. ومن طبيعة البشر الرغبة في الاستكشاف والتعلم. لقد كان الفضول هو ما دفع البشرية إلى الهبوط على سطح القمر والبدء في استكشاف الكون. بيد أن عسكرة الفضاء

هذا الفضاء لأغراض سلمية فقط، بما يصون السلم والأمن والاستقرار، ويعزز التعاون الدولي وفق المبادئ المنصوص عليها بمقتضى الالتزامات والقوانين الدولية ذات الصلة، لا سيما إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ١٩٦٢ المتعلق بإعلان المبادئ القانونية المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧.

إن عسكرة الفضاء الخارجي تبعث على القلق لما لها من مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى ديناميكية جديدة للسباق نحو التسلح قد تكون عواقبها وخيمة على الأمن والسلم الدوليين، ناهيك عن الآثار السلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ونذكر في هذا الصدد، بورقة العمل المقدمة من حركة عدم الانحياز على مستوى مؤتمر نزع السلاح لهذه السنة تحت الرمز CD/2062 والتي تعرب فيها المجموعة عن انشغالها إزاء الآثار السلبية لتطوير ونشر منظومات الدفاع ضد الصواريخ في الفضاء الخارجي، وكذا السعي لتطوير تكنولوجيات عسكرية يمكن نشرها في الفضاء.

وترى الجزائر أن المنظومة القانونية الحالية الخاصة بالفضاء الخارجي يشوبها بعض النقص، بحيث تعتبر غير كافية لمنع حدوث سباق نحو التسلح، مما يتطلب جهوداً جماعية إضافية، خاصة في إطار مؤتمر نزع السلاح، بقصد تعزيز الإطار القانوني الحالي وسد الثغرات التي تشوبه. وفي هذا الإطار، ترحب الجزائر بالمبادرة الصينية الروسية الخاصة بالوقاية من وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. كما ترحب باعتماد الجمعية العامة في دورتها السابقة للقرارين ٢٦/٧٠ و ٢٧/٧٠ المتعلقين بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وبعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، يرحب بلدي بالقرر ٥٣/٧٠، المتضمن توصيات هامة في هذا المجال، بناء

هذا الصدد، فإن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الدولي الأنسب والأوثق صلة بذلك.

ونؤكد من جديد أن أي ضوابط للفضاء الخارجي ينبغي أن تهدف إلى تحسين بيئة الفضاء الخارجي من أجل استخدام جميع الدول، وينبغي ألا تهدف بأي شكل من الأشكال إلى الحد من استخدام أي دولة أخرى بشكل كامل لأنشطة الفضاء الخارجي وتطبيقاته واستكشافاته. وهذا، في الواقع، هو جوهر معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧. كما نعيد التأكيد على أن الفضاء الخارجي يجب أن يظل بمنأى عن أي نزاع محتمل ويجب أن يعتبر منطقة لا نزاع عليها. ولذلك، فإننا نعتقد أنه يجب أن يُمنع على الصعيد العالمي قيام أي دولة بتسليح الفضاء الخارجي لأي غرض من الأغراض، سواء بغرض هجومي أو دفاعي. وهذا تحديداً هو سبب قيام مصر وسري لانكا بعرض مشروع قرارهما التقليدي المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" (A/C.1/71/L.3)، الذي ما برح يقدم إلى اللجنة الأولى سنويا لأكثر من عقدين من الزمن. وفي الواقع، كما هو الحال دائماً، نلتمس الدعم التقليدي من جانب المجتمع الدولي لهذا القرار الحيوي.

وبوصف مصر دولة حديثة العهد بارتياح الفضاء وعضواً في لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، فإنها تحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة التقنية والتبادل التكنولوجي ذوي الصلة وجعلهما في متناول جميع بلدان العالم، بصرف النظر عن مستوى تقدمها العلمي والاقتصادي، حيث إن التعاون الدولي في هذا الصدد أمر حيوي وضروري.

وختاماً، ستعمل مصر بالتعاون الكامل مع الهيئات المعنية التي تتناول أنشطة الفضاء الخارجي في الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية من أجل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه فيما يتعلق بتأمين الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية.

الخارجي، إذا ما حدثت، لن تهدد أمن العديد من الدول فحسب، بل ستقوض أيضاً مبادرات نزع السلاح الحالية.

ونحن نرى أن الدول التي لديها أنشطة وخبرات وقدرات كبيرة في مجال الفضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفاءة حفاظنا على الهدف المتمثل في الاستخدام السلمي للفضاء وكذلك منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن شأن تعزيز تدابير الشفافية وبناء الثقة أن تساعد على منع تسليح الفضاء الخارجي، وبالتالي فإننا نشجع بقوة هذه التدابير من جميع جوانبها.

ولا يزال وفد بلدي يحافظ على ثقته في مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. ونتشاطر أيضاً الرأي القائل بضرورة اضطلاع المؤتمر بالدور الرئيسي في التفاوض على اتفاق بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. لقد أيدت ميانمار، في الماضي، القرارين المتصلين بالفضاء في الأمم المتحدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وسنواصل دعم مشروع القرارين الهامين هذين (A/C.1/71/L.3 و A/C.1/71/L.18) عندما تبت فيهما اللجنة الأولى في الأيام المقبلة.

السيد محفوظ (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق اليوم ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.14)، وممثل تونس باسم مجموعة الدول العربية.

وتعتقد مصر أنه من المسلم به أن الفضاء الخارجي ملك للبشرية جمعاء على قدم المساواة، مما يعني أن الفضاء الخارجي رصيد مشترك للبشرية ككل. وبناء على ذلك، يتعين تناول جميع أنواع أنشطة الفضاء الخارجي تحت رعاية الأمم المتحدة لكي تكون شاملة للجميع وعالمية وقائمة على التوافق في الآراء. وفي

الأطراف، في أقرب وقت ممكن، بشأن إبرام معاهدة لتحديد الأسلحة بغية الحفاظ على سلامة الفضاء وأمنه واستدامته في الأجل الطويل.

وقد اعتمدت أغلبية كبيرة من البلدان في اللجنة الأولى في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ مشروع القرار A/C.1/71/L.18، الذي قدمته الصين وروسيا وبلدان أخرى، بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، مما يجسد التطلعات المشتركة للمجتمع الدولي لمنع تسليح الفضاء الخارجي. ونأمل أن تقدم المزيد من البلدان دعمها لمشروع قرار هذا العام.

وتعد الصين هي المقدم الرئيسي لمشروع القرار التقليدي بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/C.1/71/L.19)، ومشاركا نشطا في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وقد قدمت إسهاما هاما في تقريره. وترى الصين أن وجود تدابير مناسبة ويمكن تنفيذها لكفالة الشفافية وبناء الثقة يمكن أن يسهم في تعزيز الثقة المتبادلة، والحد من التأويلات الخاطئة، وتنظيم الأنشطة في الفضاء الخارجي والمحافظة على الأمن في الفضاء. كما يمكنها أن تكمل عملية منع عسكرة الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح فيه. بيد أن هذه التدابير لا يمكن أن تكون بديلا للتفاوض على إبرام معاهدة ملزمة قانونا لتحديد الأسلحة.

ففي عام ٢٠١٣، اختتم فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة عمله بتقديم تقرير متوازن (انظر A/68/189) له قيمة مرجعية بالنسبة للدول القائمة على صياغة تدابير الشفافية وبناء الثقة. ومع ذلك، نظرا لمرور البلدان بمراحل مختلفة من تنمية القدرات في مجال الفضاء، فإن شواغلها واستعدادها لتبني بعض هذه التدابير تختلف اختلافا كبيرا. لذلك، تعتقد الصين أن صياغة تدابير دولية لكفالة الشفافية وبناء الثقة وتنفيذها ينبغي أن تتم خلال مناقشات مفتوحة تجرى

السيدة يانغ جيا (الصين) (تكلمت بالصينية): نتيجة للتطور السريع في تكنولوجيا الفضاء والعدد المتزايد من الدول المرتادة للفضاء، يتزايد استخدام تكنولوجيا الفضاء لصالح البشرية. وفي الوقت نفسه، يواجه المجتمع الدولي الآن مسألتين رئيسيتين معلقتين فيما يتصل بالفضاء الخارجي.

أولا، يزداد تدهور البيئة الفضائية في مواجهة المخاطر الواضحة الناجمة عن الازدحام المداري والحطام الفضائي. ثانيا، نظرا لأن الأهمية الاستراتيجية للفضاء الخارجي أصبحت أكثر وضوحا، فإن الاتجاه الأكثر وضوحا من أي وقت مضى لتسليح الفضاء يؤثر تأثيرا متزايدا على أمن الفضاء، ويشكل تحديا خطيرا للمجتمع الدولي على نطاق عالمي. إن ضمان الاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي ومنع تسليحه وما يتبع ذلك من سباق تسلح فيه يخدم المصالح المشتركة لجميع البلدان، وهو حق لكل البلدان يجب أن تتمسك به. وما فتى المجتمع الدولي يعلق أهمية كبيرة على مسألة أمن الفضاء الخارجي منذ عام ١٩٩٤، عندما اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة القرار ٧٤/٤٩، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي طلب إلى مؤتمر نزع السلاح إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة في الفضاء.

وما برحت الصين تمثل شريكا نشطا في عملية تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف بشأن أمن الفضاء وتعارض باستمرار تسليح الفضاء وحدث سباق تسلح فيه. وقد شاركت الصين وروسيا عام ٢٠٠٨ في اقتراح مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة فيه، وقدمتا نسخة محدثة في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقد طرحنا في أيلول/سبتمبر من العام الماضي ورقة عمل بشأن التعليقات أمام مؤتمر نزع السلاح بغية معالجة الشواغل التي أثارها البلدان المعنية. وندعو جميع البلدان للعمل من أجل تحقيق مزيد من التقارب وبدء مفاوضات متعددة

والجماعية إلى إثارة سباق التسلح في الفضاء الخارجي بما لذلك من آثار على السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وقد واجهت الجهود العالمية الرامية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تحديات خطيرة نتيجة لنشر لهذه الأنظمة المنظومات بسبب، وذلك لقدرتها المضادة للسواتل. وعليه، ينبغي مضاعفة الجهود الدولية من أجل الرامية إلى معالجة الشواغل الناجمة عن استحداث المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف ونشرها واستخدامها وانتشارها.

وفي ذلك السياق، تؤيد جمهورية إيران الإسلامية بقوة كل الجهود والمبادرات الدولية، المبدولة داخل في إطار هيئات الأمم المتحدة المختصة، وبمشاركة جميع الدول على قدم المساواة، بغية منع عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه. وتستند هذه الجهود والمبادرات التي تتسم بالانفتاح والشفافية إلى توافق الآراء، كما تأخذ في الاعتبار، على النحو الواجب، شواغل جميع الدول ومصالحهما. ولذلك، تؤيد إيران النظر في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي على نحو موضوعي في مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح.

وفي نفس الوقت، تؤكد إيران، بوصفها إحدى الدول التي تتراد الفضاء، حق جميع الدول في الاستخدام السلمي لتكنولوجيات الفضاء، فهي أدوات لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة. ونحن نرى أنه ينبغي أن يكون الوصول إلى الفضاء الخارجي بواسطة علوم الفضاء وتقنياته وتكنولوجياته حقا متاحا لجميع البلدان، وأنه يجب تجنب أي تدبير يهدف إلى جعل تكنولوجيا الفضاء حكرا على قلة من البلدان أو إلى فرض أي قيود على نقل العلوم والمعارف والتكنولوجيا والخدمات المتعلقة بالفضاء إلى البلدان النامية.

وفي حين تحيط اللجنة علما بالدور التكميلي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي وإسهامها

على قدم المساواة، والتقييد بمبدأ الملاءمة وإمكانية التنفيذ، مع مراعاة الفجوات في التنمية بغية ضمان تنفيذ هذه التدابير على نحو سلس وفعال.

والصين ملتزمة بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، ومشارك نشط في التبادل والتعاون الدوليين في هذا المجال. وقد قامت بإطلاق سواتل لأكثر من ١٠ بلدان وشاركت بنشاط في التعاون الدولي في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنظمة آسيا والمحيط الهادئ للتعاون في مجال الفضاء. وشاركت الصين ولاوس وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، في أواخر العام الماضي، في استضافة حلقة العمل الثالثة للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في بيجين. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي وتقديم إسهاماتها على النحو الواجب في المحافظة على السلام المستدام والأمن الجماعي في الفضاء الخارجي.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.14).

إن الفضاء الخارجي تراث مشترك وملك للبشرية جمعاء. ولجميع الدول الحرية والسيادة على قدم المساواة في اكتشافه وإجراء البحوث فيه، حيث يجب استكشافه واستخدامه للأغراض السلمية حصرا. ولدى القيام بذلك، يجب على جميع الدول أن تتصرف وفقا للمبادئ العامة والقانون الدولي المنطبق ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ويجب أن يظل الفضاء الخارجي منطقة غير عسكرية ومنزوعة السلاح، وعليه يجب منع أي دولة من اتخاذ أي تدابير صوب عسكرته أو تسليحه.

إن إلغاء نظم معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية قد طرح إمكانية استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية. وقد أدت الجهود المبدولة في السنوات الأخيرة من أجل تطوير ونشر نظم القذائف الدفاعية الوطنية

الفضائية أكثر اكتظاظا ومتنافسا عليها. وفهناك أكثر من ٠٠٠ ١٦ جسم مفهرس مصنّف في الفضاء، بما في ذلك ١٢٠٠ من السواتل النشطة وما يتراوح بين ٨٠ إلى ٩٠ عملية إطلاق فضائي كل عام. ونواجه مجموعة من التحديات الحقيقية، بما فيها تراكم الحطام الفضائي، وتشويش السواتل سواء كان المقصود أم وغير المقصود، علاوة على الازدحام المداري واحتمال اصطدام الأجسام الفضائية.

وترى جمهورية كوريا أن التنفيذ الكامل وتعميم القواعد والمبادئ التوجيهية الدولية القائمة، فضلا عن تعزيز تدابير الشفافية وبناء الثقة تشكّل عناصر أساسية لضمان أمان واستدامة البيئة الفضائية ومنع أي سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتعرب جمهورية كوريا عن تقديرها للجهود المستمرة نحو الالتزامات السياسية بغية الرامية إلى تشجيع السلوك المسؤول في مجال الفضاء الخارجي. وعلى وجه الخصوص، يعيد وفد بلدي تأكيد تأييدنا لتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (انظر A/68/189) ويشدد على أهمية تنفيذ الدول الأعضاء للتدابير التي اقترحتها التقرير بصورة فعالة.

وعلاوة على ذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا أهمية اتباع نهج عملية مرنة ومتكاملة بشأن مسألة الفضاء الخارجي. ونرى في ذلك السياق، أن اجتماع العام الماضي المخصص المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة (انظر A/C.1/70/PV.13) قد أعطى زحما لمناقشة كيفية التصدي الفعال للتحديات المتعلقة بالفضاء الخارجي بطريقة عملية وشاملة، علاوة على تعظيم أوجه التآزر بين خبرات كل منهما.

ويجب على جميع الدول أن تكفل سلامة وأمن الفضاء. وعليهوبالتالي، يجب على جميع الدول أن تستخدم الفضاء بطريقة سلمية تتسم بالمسؤولية والشفافية والأمان وفقا للمعايير

في الجهود المبذولة بغية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، إلا أننا نرى أن تكون هذه التدابير، بالنظر إلى القيود المترسخة فيها، لا يمكن أن تحل محلديلا للتفاوض للاتفاق على معاهدة عالمية ملزمة قانونا لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي الوقت ذاته، يجب السعي إلى صياغة وضع صك ملزم سياسيا في ذلك الصدد داخل في إطار الأمم المتحدة، على أن يتم ذلك على نحو يتسم بالإنصاف لعدل والانفتاح والشفافية، ويراعي، كما يجب، شواغل جميع الدول ومصالحها، فضلا عن اتخاذ ذلك على أن تُتخذ أي قرارات في هذا الشأن بتوافق الآراء.

وإذ نشير إلى الاجتماعات المشتركة السابقة والمقبلة لللجنتين الأولى والرابعة بشأن التحديات الناشئة من أجل تحقيق أمن الفضاء، فإننا نعتقد أنه لا يجب أن تمس هذه الاجتماعات بولاية هيئات الأمم المتحدة المختصة ولا بدورها أو سلطاتها أو صلاحيتها، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وينبغي أيضا ألا تكرر أنشطة هذه الهيئات أو تستبدلها بأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على ضرورة مراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل المنصف عند دعوة الخبراء إلى فريق الخبراء الحكوميين بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ونعرب هنا عن استيائنا من أن دولة تتراد الفضاء مثل إيران لم تكن جزءا من ذلك الفريق.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي أن تعزز مداولاتنا في هذه اللجنة الجهود الدولية الرامية إلى منع عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه، وأن تضمن استمرار استخدام هذا المجال حصرا في الأغراض السلمية.

السيد كيم إن - شول (جمهورية كوريا): وتتجلى فوائد الأصول والتكنولوجيات الفضائية في سائر جوانب حياتنا اليومية تقريبا. غير أن التوسع السريع للأنشطة الفضائية قد جعل البيئة

الدولية القائمة. وفي ذلك الصدد، فإن من المؤسف حقا أن تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إساءة استعمال الحق في الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وجعله ذريعة لتطوير القذائف التسيارية الطويلة المدى، على النحو الذي تدل عليه عملية إطلاقها في ٧ شباط/فبراير، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة وخارجها. وقد نصت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بوضوح - بما في ذلك القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) على أن تمتنع كوريا الشعبية الديمقراطية عن أي عمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف الباليستية التسيارية. وبالتالي، فإن أي إطلاق لتلك القذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يُعد انتهاكا خطيرا للالتزامات الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بفكرة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التي نُويدها من حيث المبدأ، فلطالما ظلت أنشطة الفضاء الخارجي اليابانية ذات طابع سلمي دائما مثلما كانت عليه. وعليهوبالتالي، فقد شاركت اليابان بنشاط في المناقشات المتعلقة بمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وفي هذا السياق، نرى أن هناك عددا من المسائل التي ينبغي دراستها بعناية في مشروع المعاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

وأود أن أنوه إلى أن التعاون الدولي وكفالة الشفافية وتدابير بناء الثقة أمور بالغة الأهمية أيضاً لحل تلك المشاكل. ونؤكد على التزامنا مجدداً وندعو جميع الدول إلى أن تستعرض وتنفذ، قدر الاستطاعة عملياً، تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة المقترحة والواردة في توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي في دراسته لعام ٢٠١٣ المعتمدة بتوافق الآراء (A/68/189). وقد عقدت اليابان عددا من الحوارات والمشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن الأمن الفضائي يمكن أن تسهم في بناء الثقة بين البلدان.

ختاماً، تعيد جمهورية كوريا تأكيد التزامها الراسخ بالاستخدام السلمي والمستدام للفضاء الخارجي لما فيه مصلحة البشرية جمعاء. وسنواصل إسهامنا في تحقيق تلك الغاية.

السيد شيندو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لم تكن أنشطة الفضاء الخارجي أكثر أهمية قط مما هي عليه اليوم. للفضاء الخارجي إمكانات هائلة فيما يتعلق بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية لجميع الدول، وبوسعها أيضاً أن يسهم أيضاً في معالجة بعض المسائل العالمية مثل الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي. ومن ذلك المنطلق، فقد أصبح ضمان سلامة وأمن واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي مسألة ملحة للغاية بالنسبة لرفاه وتنمية البشرية جمعاء.

ويساورنا القلق إزاء جميع السلوكيات التي تفتقر إلى الشفافية والمسؤولية في الفضاء الخارجي، ويجب أن نعمل معاً للتخفيف من المخاطر التي تهدد استخدام الفضاء الخارجي بصورة مستقرة ومستدامة. وقد أصبح التصدي لتلك التحديات وتعزيز سيادة القانون في الفضاء الخارجي أولوية قصوى للمجتمع الدولي. ولذا، فإننا نؤكد ضرورة وضع مبادئ السلوك المسؤول في مجال

وكوبا تؤيد بقوة اعتماد معاهدة لمنع وحظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي - تكون بمثابة صك ملزم قانوناً يحظر كذلك التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السواتل أو غيرها من الأجسام الفضائية. وكوبا ترى في مشروع القرار الذي قدمته روسيا والصين إلى مؤتمر نزع السلاح نقطة انطلاق جيدة للمفاوضات.

وريشما يتم اعتماد معاهدة لمنع والحظر، نرى من المناسب والضروري تنفيذ تدابير دولية لكفالة تدابير الشفافية وبناء الثقة فيما يتعلق بالفضاء الخارجي. ويجب مناقشة تلك التدابير في إطار الأمم المتحدة، بمشاركة جميع الدول الأعضاء واعتمادها بتوافق الآراء. وما من مدونة سلوك مقترحة أو تدبير مماثل من تدابير بناء الثقة يمكن أن تضمني الشرعية على وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ومستقبل الأنشطة الفضائية وكفالة فضاء خارجي مستقر وسلمي وآمن يتوقف إلى حد كبير على تعزيز النظام القانوني الذي ينظمه.

ختاماً، أود أن أشدد على الحاجة إلى مزيد من التعاون الفعال بين الدول، من دون تمييز، بغية تحقيق الاستخدام الأمثل والمسؤول للإمكانات غير المحدودة التي تتيحها البحوث والتطبيقات الفضائية لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

السيدة دريس (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل سنغافورة في وقت سابق باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن ماليزيا على اقتناع راسخ بأهمية الفضاء الخارجي، ولا سيما منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونرى أنه يجب حماية الفضاء الخارجي تحقيقاً للمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء. وينبغي استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً، وألا يصبح مجالاً للنزاعات الدولية. وبالتالي، يؤمن وفدي بأهمية الصكوك القانونية الدولية القائمة بشأن الفضاء الخارجي، مثل معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول

وتطوير التكنولوجيا يمكن أن يكون حيوي الأهمية للاستخدام المستقر للفضاء الخارجي. وبغية معالجة مشاكل الحطام الفضائي المعمر، الذي يعرض أي نوع من النشاط الفضائي للخطر على نحو متزايد وقد يجد من استخدام واستكشاف الفضاء الخارجي، فإن التكنولوجيات المتقدمة من قبيل الوعي بأحوال الفضاء أو إزالة الحطام النشط تكتسي أهمية بالغة. واليابان ملتزمة بالبحث وتطوير تلك القدرات من أجل ضمان الاستخدام المستقر للفضاء الخارجي، على النحو الوارد في الخطة الأساسية الأخيرة لليابان بشأن السياسات الفضائية.

السيد بينيتث فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أولاً، يؤيد وفد كوبا تماماً البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم بلدان حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.14).

إن خطر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي آخذ في الازدياد. ونلاحظ بقلق بالغ الاستمرار في استحداث أسلحة للفضاء الخارجي. ونشير في هذا الصدد إلى وجود أسلحة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك السواتل العسكرية، وعدم وجود إطار ملزم قانوناً لمنع وضع الأسلحة في الفضاء. وكوبا تؤيد مشروع القرار المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي" (A/C.1/71/L.18) وتلتزم التزاماً كاملاً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ويجب اعتماد تدابير عاجلة لضمان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية حصراً لصالح التنمية العلمية والاقتصادية والاجتماعية للدول كافة. ونحن نندد بالشبكة الكبيرة من سواتل التجسس التي تشعب بها الفضاء الخارجي وتنتج كميات هائلة من الحطام الفضائي. ونؤمن بالحقوق المشروعة لجميع الدول في التمتع بتكافؤ فرص الوصول إلى الفضاء الخارجي دون تمييز، والتعاون في شكل التدريب ونقل تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها.

ماليزيا مجدداً على ضرورة كفالة احترام الحق في استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه للأغراض السلمية. وسنظل ملتزمين بالجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز الأنشطة السلمية والأمن والمسؤولية في الفضاء الخارجي، وسنشارك بنشاط في الجهود التي تسهم في تحقيق تلك الغاية.

وإذ نسلم بالفوائد التي يمكن تحقيقها من استغلال الفضاء الخارجي واستكشافه، فإننا نؤمن بوجوب تعزيز استخدام الفضاء الخارجي على أساس تكافؤ الفرص وتشجيع التعاون الدولي بين الدول في هذا الصدد. وعليه، فإننا ملتزمون، في إطار اللجنة، باستمرار مشاركتنا في تقديم مشروع القرار المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" (A/C.1/71/L.3)، وتأييد مشروع القرارين المعنونين "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي" (A/C.1/71/L.18) و "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي." (A/C.1/71/L.19)

إننا نؤمن بقوة بضرورة استمرار تلقي مشاريع القرارات هذه، دعمنا الجماعي الكامل.

السيد ري إن إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.14).

إن الفضاء الخارجي ليس حكراً على بعض البلدان المتقدمة النمو. إنه ملكية مشتركة للبشرية، ويجب أن تستكشفه جميع الدول وتستخدمه على قدم المساواة. واليوم، يطور عدد متزايد من البلدان النامية تكنولوجيا الفضاء في مختلف المجالات، بما في ذلك في مجالات الطقس والزراعة والاتصالات، من بين مجالات أخرى. وتبين هذه الاتجاهات أن الاعتماد على تكنولوجيا الفضاء يتزايد في كل بلد. ويدخل نجاح إطلاق سائل رصد الأرض كونيونغسونغ - 4 من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شهر شباط/فبراير، في إطار التطوير السلمي لفضائنا الخارجي،

في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، التي تحظر نشر أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي.

وفي هذه المرحلة، فإن النظام القانوني القائم للتعامل بصورة شاملة مع تسليح الفضاء الخارجي، خصوصاً فيما يتعلق بحظر اختبار ونشر واستخدام أسلحة أخرى أو منظومات أسلحة في الفضاء الخارجي، لا يزال غير كاف. ولذلك، فإننا نؤمن بصورة راسخة بضرورة وضع صك ملزم قانوناً كتنديير وقائي. ونعتبر ذلك النهج أجمع الوسائل لتعزيز النظام القانوني القائم في هذا المجال. وهذا الصك من شأنه أن يوفر زخماً للنظر في المراقبة والتحقق لمنع وكبح تسليح الفضاء الخارجي.

وفي هذا الصدد، تدعو ماليزيا مؤتمر نزع السلاح إلى تجديد التزامه بعمله والحيلولة دون مزيد تأخير في الاتفاق على برنامج عمل يتضمن البند المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونؤيد أيضاً الاقتراح الداعي إلى النظر في إدراج بند ثالث في جدول الأعمال، يناقش في هيئة نزع السلاح، بشأن مسألة أمن الفضاء، ولكن من دون المساس بالالتزامات والمداولات والنتائج فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال الحالي.

وفي ظل عدم وجود صك ملزم قانوناً لمعالجة مسألة التسليح، نرى أن تأمين الوصول إلى الموجودات والأنشطة في الفضاء الخارجي يتطلب الاهتمام المستمر من جانبنا، ولا سيما بالدور المتزايد لتلك الأنشطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول الأعضاء. والفراغ القائم، الذي قد يؤدي إلى إيجاد وإقرار الممارسات والسياسات والإجراءات الفضلى لتيسير الأنشطة السلمية في الفضاء الخارجي وتعزيزها، يمكن أن يستفيد من التزامنا الجماعي والمتجدد لمعالجة مسألة تسليح الفضاء الخارجي بطريقة شاملة وكلية.

ولأن التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأعضاء ما فتئت تتطور وباتت تعتمد على التكنولوجيا الفضائية، تؤكد

الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي قدمه الاتحاد الروسي والصين في عام ٢٠٠٨ وجرى تحديثه في عام ٢٠١٤، يمكن أن يشكل أساساً جيداً للتفاوض.

وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دعم جهود المجتمع الدولي لمعارضة وضع أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع تسليحه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي التي تحظى بمركز المراقب.

السيد سلفي (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): في العصر الرقمي، أصبحت البشرية أكثر اعتماداً على التكنولوجيا الفضائية من أجل الحياة اليومية وضمان المستقبل. ومن الأعمال المصرفية إلى الاتصالات، ومن الملاحاة ومراقبة المرور إلى تنظيم إمدادات المياه وشبكات الكهرباء، تعتمد شعوب الأرض على تكنولوجيا السواتل. وقد أدت تلك التكنولوجيات إلى تحقيق تقدم سريع في العالم النامي، مثل تحسين الاتصالات والمصارف والزراعة. وتكنولوجيا الفضاء التي كانت فيما مضى حكراً على بعض القوى، أصبحت ملكاً للعالم، وضرورية لبقاء ورفاه البشرية جمعاء.

وبالنظر إلى الاعتماد على هذه التكنولوجيات العالمية، تشكل قابلية تعرضها للهجمات، خطراً ليس على بعض الدول فقط، بل على البشرية جمعاء. وفي وقت ترتبط فيه الموارد الأساسية، مثل المياه والكهرباء، بنظم المراقبة بسواتل الاتصالات، فإن عصب حياة المجتمعات عرضة للهجمات في الفضاء الخارجي. وستكون العواقب الإنسانية للحرب في الفضاء، مدمرة للسكان وتتجاوز الدول الخصم. ومع اعتماد الأنشطة الأساسية على تكنولوجيا الفضاء، سيكون التأثير على الحياة المدنية كارثياً. ومن الضروري أن تكون جهودنا المبذولة لحظر استخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي واسعة النطاق بما يكفي، لمراعاة تغير ظروف الحياة العصرية وزيادة المخاطر

وإسهاماً منا في الازدهار المشترك للبشرية. ويتفق ذلك تماماً مع الرغبة العالمية للمجتمع الدولي في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً.

ولا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ثابتة في موقفها المتعلق بمعارضة تسليح الفضاء الخارجي، الذي يمكن أن يؤدي إلى اندلاع صراع مسلح وتعريض التنمية السلمية واستخدامها للخطر. ومن هذا المنطلق، تؤيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اعتماد مشاريع القرارات المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي كل عام في اللجنة الأولى. وتشارك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضاً بنشاط في مناقشة بند جدول الأعمال بشأن الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح.

وتعارض بعض البلدان بدء مفاوضات بشأن صياغة معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو إحدى المسائل الأساسية في جدول أعمال نزع السلاح قيد المناقشة في مؤتمر نزع السلاح، لأنها تسعى إلى احتكار الفضاء الخارجي. وهذا خطر كبير يواجه المجتمع الدولي في مجال أمن الفضاء الخارجي. وسيكون للمحاولات الرامية إلى اكتساب ميزة استراتيجية في القدرات العسكرية في الفضاء الخارجي عن طريق تسليحه، آثار سلبية على الأمن فضلاً عن السلم والأمن العالميين.

ويقوض بشكل خطير تطوير ونشر منظومات القذائف الدفاعية، التي شغلها بشكل كامل، بلد بعينه في مختلف مناطق العالم، على الرغم من الاعتراضات القوية للمجتمع الدولي، السلام والأمن في العالم، ولا يؤدي إلا إلى تسارع سباق التسلح.

وأثبت واقع الحالة أنه أصبح من الأهمية الحيوية للمجتمع الدولي إرساء إطار قانوني جديد لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، يرى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن مشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد

ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لتعزيز المشاريع المتعددة الأطراف والدولية في الفضاء.

إن الفضاء هو تراث مشترك للجميع وبيئة نعتمد عليها جميعا. وينبغي أن نضمن أن نتعامل معه وفق ذلك، وعدم جعله مكانا آخر أو مصدرا آخر للصراعات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): إننا بحاجة جميعا إلى بركة جميع الأديان من أجل القيام بعملنا المضني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في إطار مجموعة جوانب نزع السلاح المتعلقة بالفضاء الخارجي. ستبدأ اللجنة مناقشتها بشأن الأسلحة التقليدية.

السيدة جيني (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني التكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. سأقرأ صيغة موجزة من بياننا. وقد تم نشر نسخة كاملة من هذا البيان إلكترونياً من خلال بوابة اقتصاد الورق PaperSmart.

وما فتئت حركة عدم الانحياز تؤكد على الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وقطع غيارها ومكوناتها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها بغرض الدفاع عن النفس والاحتياجات الأمنية. وتعرب الحركة عن قلقها إزاء التدابير القسرية الانفرادية، وتشدد على أنه يجب ألا تفرض أي قيود غير ضرورية على نقل هذه الأسلحة.

وتدعو الحركة جميع الدول، وبخاصة الدول المنتجة الكبرى، إلى كفالة أن تقتصر إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات أو الكيانات التي تأذن لها بها. وتشدد الحركة كذلك على ضرورة التنفيذ المتوازن والكامل والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي الذي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في

على الحضارة الإنسانية جراء خطر اندلاع حرب في الفضاء. وبالنظر إلى تزايد حجم القانون الإنساني وزيادة القلق جراء العواقب الإنسانية للحروب، يتعين أن يصبح إدماج المخطورات المصممة لحماية الهياكل الأساسية البشرية، عنصرا أساسيا في قانون الفضاء الخارجي.

ونظرا لاحتمال اتساع وعمق آثار الصراعات المسلحة في الفضاء على الحياة على الأرض، سيصبح علاوة على ذلك، الحفاظ على مبدأ أي حصانة غير المقاتلين والتمييز بينهم وبين المقاتلين، أكثر أهمية من أي وقت مضى، وأيضا أكثر صعوبة للتحقيق. وقد يجعل النزاع المسلح في الفضاء، لا سيما مع استمرار التقدم في تكنولوجيا الأسلحة، من الصعب احتواء الحرب ضمن حدود القانون. ولذلك، يجب بذل كل جهد ممكن لمنع امتداد صراعات الدول إلى الفضاء. ويجب التحقق من خطر مواجهة الهجمات على السكان، من خلال المهجمات على تكنولوجيا السواتل، عن طريق تضافر العمل الدولي.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح التغلب على جموده المحبط القائم منذ سنوات طويلة، والاتفاق على بدء المفاوضات التي تتناول استخدام الأسلحة التقليدية في الفضاء، مع الأخذ في الاعتبار أنه يمكن إطلاق العديد من الأسلحة من الفضاء الخارجي. ويتعين أن تبدأ هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، النظر في تدابير الشفافية وبناء الثقة فيما يخص الفضاء كما اقترحت عدد من الدول، في وقت سابق من هذا العام.

ويكرر وفد بلدي مجددا توصيتنا، التي قدمناها العام الماضي (انظر A/C.1/70/PV.15)، والتي تنص على ضرورة اعتماد مدونة قواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي على وجه السرعة، مع مراعاة توافر مشروع مدونة. وكما لاحظنا آنذاك، ستسهم المدونة إسهاما هاما في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وسيتيح التعاون في مجال التطوير السلمي للفضاء الخارجي المزيد من الحماية ضد الصراعات المسلحة هناك. وتحقيقا لهذه الغاية،

في ذلك الصدد، الدول إلى الوفاء الكامل بمسؤولياتها المالية في أقرب وقت ممكن.

وترحب دول الحركة الأطراف في اتفاقية أسلحة تقليدية معينة بالاجتماع غير الرسمي الثالث للخبراء الاتفاقية بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وتدعم مواصلة المداولات بشأن المسألة في فريق الخبراء الحكوميين المفتوح باب العضوية. وترحب دول الحركة الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية المعنية بانضمام الجزائر وفلسطين إلى الاتفاقية وبروتوكولاتها. وكذلك تتطلع دول الحركة الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية المعنية إلى نجاح المؤتمر الاستعراضي الخامس للاتفاقية، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ تحت رئاسة باكستان.

وفيما يتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب العالمية الثانية، لا سيما في شكل الألغام الأرضية، تدعو الحركة الدول المسؤولة في المقام الأول عن زرع تلك الألغام وترك متفجرات خارج أراضيها خلال الحرب العالمية الثانية إلى التعاون مع البلدان المتضررة وتقديم دعم للإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك تبادل المعلومات والخرائط التي تبين مواقع الألغام والمتفجرات وتقديم المساعدة التقنية من أجل إزالة الألغام وتحمل نفقات إزالتها والتعويض عن أي خسائر ناجمة عن الألغام المزروعة.

وتشير الحركة إلى أن معاهدة تجارة الأسلحة دخلت حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتدعو الحركة إلى تنفيذها المتوازن والشفاف والموضوعي بما يتفق تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحق الأصيل لكل دولة في الأمن والدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا. وتؤكد الحركة كذلك على أنه ينبغي ألا يمس تنفيذها، بأي حال من الأحوال، الحق السيادي للدول في حيابة وتصنيع وتصدير واستيراد الأسلحة التقليدية والاحتفاظ بها وبمكوناتها لأغراض الدفاع عن نفسها ولاحتياجاتها الأمنية.

الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، ويشدد على الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين.

كما تدعو الحركة إلى تقديم ما يلزم من مساعدة مالية وتقنية وإنسانية لعمليات إزالة الذخائر العنقودية غير المنفجرة، وإلى إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للضحايا، فضلا عن ضمان وصول البلدان المتضررة الكامل إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا والموارد المالية من أجل إزالة الذخائر العنقودية غير المنفجرة.

وتشجع دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها، الدول على أن تصبح أطرافا في الاتفاقية وبروتوكولاتها.

وتواصل حركة عدم الانحياز شجب استخدام الألغام المضادة للأفراد في حالات النزاع بهدف تشويه وقتل وترويع المدنيين الأبرياء، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وتهيب حركة عدم الانحياز بجميع الدول القادرة على توفير المساعدة المالية والتقنية والإنسانية لعمليات إزالة الألغام الأرضية، وإعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للضحايا، علاوة على ضمان وصول البلدان المتضررة الكامل إلى المعدات والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة لإزالة الألغام، أن تفعل ذلك.

وتعيد دول الحركة الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام تأكيد التزامها بالتنفيذ الكامل لخطة عمل كارتاخينا، وتدعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية إلى النظر في ذلك. وتتطلع دول الحركة الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام إلى انعقاد الاجتماع الخامس عشر للدول الأطراف في الاتفاقية في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في سانتياغو تحت رئاسة شيلي. وتدعو دول حركة عدم الانحياز الأطراف في الاتفاقية،

المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه لا بد من أن يشمل الذخائر والمتفجرات. ولذلك فإننا نعتبر أن أحد التحديات المتبقية لتنفيذ برنامج العمل هو النظر الشامل في المسألة. وترى دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية الذخيرة جزءاً لا يتجزأ من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تشمل كذلك المتفجرات. كما إننا أعدنا التأكيد على أن الطابع غير الملزم قانوناً لبرنامج العمل يعوق تنفيذه.

وتعتقد الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن الدور الرئيسي لبرنامج العمل في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجعل من الضروري إجراء المجتمع الدولي متابعة وثيقة ومستمرة لتنفيذه. وترحب الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، في ذلك الصدد، بنتائج اجتماع فترة السنتين السادس للدول بشأن برنامج العمل، الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي في نيويورك، وتتطلع إلى مواصلة مناقشة المسائل المتعلقة بالذخائر والوسم والتعقب والإفراط في إنتاج الأسلحة في المؤتمر الاستعراضي المقبل في ٢٠١٨.

كما يشدد الاتحاد أيضاً على الحاجة إلى إتاحة الوصول المتساوي إلى التكنولوجيات الجديدة الرئيسية للعالم النامي بغية التصدي الكامل للقضايا المعقدة والمتعددة الأبعاد ذات الصلة بمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أنشئ فريق عامل معني بالأسلحة النارية والذخائر - مع أخذ المسؤولية الرئيسية للدول في منع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه عبر الحدود في إطار السوق الجنوبية المشتركة في الاعتبار - يتألف من أعضاء من الدول المرتبطة بالسوق الجنوبية المشتركة في ٢٠٠١ بهدف تبادل الخبرات الوطنية والعمل على مواءمة التشريعات الوطنية لمراقبة الأسلحة النارية والذخائر وتنسيق السياسات في هذا المجال. وقد كان ذلك المنتدى أداة مفيدة لتنسيق مواقف الدول الأعضاء

وفي الختام، تشدد الحركة على أهمية تخفيض البلدان الكبرى المنتجة للأسلحة للنفقات العسكرية، وفقاً لمبدأ تحقيق الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، وتحث تلك البلدان على تخصيص تلك الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية، ولا سيما في مكافحة الفقر.

السيد تورو كارنيفالي (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

تشيد الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بإسهام برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وبالنقل النوعية التي حققها بتقدم استجابة شاملة ومتعددة الأبعاد للمشاكل الناجمة عن هذه الأنشطة غير المشروعة. ومع ذلك، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الآثار المترتبة على الإنتاج والنقل والتداول غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة، وانتشارها غير المنضبط في أيدي المدنيين، الأمر الذي يؤدي إلى عواقب مختلفة في كثير من المناطق ويشكل تحدياً لتنمية مجتمعاتنا المستدامة. كما نعرب مجدداً عن قلقنا إزاء الارتباط الوثيق القائم بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة. إن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل مسألة ذات أولوية عالية وعاجلة بالنسبة لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

ونحن نرى أنه من المهم مواصلة النهوض بتوطيد التعاون والمساعدة الدوليين وبناء القدرات الوطنية الشاملة، إذ أن الطابع المتعدد الأبعاد لتلك الأدوات يجعلها أساسية في التنفيذ الفعال للتدابير الموصى بها في برنامج العمل. وإذ تعترف دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بالمساهمة التي قدمتها الدول لبرنامج العمل، فإنها تعيد تأكيد موقفها بشأن برنامج العمل، المذكور في مناسبات سابقة، المتمثل في أن أي إشارة إلى الاتجار غير

بوسع هذا الصك الملزم قانوناً وغير المسبوق بشأن تجارة الأسلحة أن يسهم في توفير استجابة فعالة للعواقب الوخيمة التي يسببها الاتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة للكثير من الشعوب والدول، وخاصة بواسطة تحويل الأسلحة إلى الجهات من غير الدول أو إلى مستخدمين غير مأذون لهم وكثيراً ما يكونون على ارتباط بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أَدْعُو ممثل نيجيريا إلى تقديم مشروع القرار A/C.1/71/L.50

السيد إيجيناكا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

لا تزال المجموعة الأفريقية تشعر بالقلق العميق إزاء الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وحيازتها وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، علاوة على تراكمها المفرط وانتشارها غير المنظم في العديد من مناطق العالم، وخاصة في أفريقيا. وما تزال المجموعة تشدد على أهمية التنفيذ المتوازن والكامل والمستمر لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي ذلك السياق، ترحب المجموعة بالاختتام الناجح للاجتماع السادس الذي تعقده الدول كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل، في حزيران/يونيه، فضلاً عن الترحيب بوثيقته الختامية. وهي تتطلع إلى انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث في عام ٢٠١٨ بوصفه حدثاً هاماً، وتحث جميع الدول على مواصلة الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ ونقل التكنولوجيا وكفالة تقديم التعاون والمساعدة الدوليين دون عوائق على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل.

وترى المجموعة أن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يُعَوَّل عليها يمثل عنصراً رئيسياً في تعزيز الأمن في الأجل

والدول المرتبطة بها. وترحب الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، في ذلك الصدد، بنتائج اجتماعي الفريق العامل المعقودين في أسونسيون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وفي مونتفيدو في أيار/مايو ٢٠١٦.

وتود الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن تعرب عن دعمها، علاوة على هذا البند من جدول الأعمال، للأرجنتين على مبادرتها كل سنتين بعرض مشروع القرار المعنون "المعلومات المتصلة بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية" (A/C.1/71/L.8)

ويهيئ تنفيذه الظروف المواتية لإحراز التقدم في ميدان نزع السلاح ويسهم في تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء. وتسلم الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أيضاً بمشروع القرار المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه" (A/C.1/71/L.25)، الذي قدمته كولومبيا وجنوب أفريقيا واليابان.

وعلى المنوال نفسه، ترى الدول الأعضاء في الاتحاد ضرورة التصدي للمسائل المتعلقة بالاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية وتحويلها إلى السوق غير المشروعة، علاوة على ضرورة استكشاف أوجه التآزر القائمة بين الصكوك الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة، مثل معاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتمكن هذه الصكوك من استجابات دولية منسقة ومتضافرة، بوصفها السبيل الوحيد للتصدي لهذه الظاهرة العابرة للحدود الوطنية.

لقد دخلت معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتتوقع الدول الأعضاء في الاتحاد أن

بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ ونقل التكنولوجيا وضمان استمرار التعاون والمساعدة الدوليين دون عوائق على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل.

ويتمثل تدبير بناء الثقة الحقيقي في خفض النفقات العسكرية فعليا من جانب البلدان الكبرى المنتجة للأسلحة، وفقا لمبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى حد من التسلح. وفي ذلك الصدد، تحت المجموعة الأفريقية تلك الدول على تخصيص الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، وخصوصا ما يتعلق بمكافحة الفقر والمرض.

وتشيد المجموعة الأفريقية بالجهود التي تبذلها الدول الأطراف للنهوض بمعاهدة تجارة الأسلحة منذ دخولها حيز النفاذ، وكذلك المؤتمر الناجح الثاني للدول الأطراف فيها الذي عُقد في جنيف قبل شهرين. وتدعو المجموعة إلى تنفيذ المعاهدة على النحو الواجب، بوصفها الصك الوحيد الملزم قانونا بشأن نقل الأسلحة التقليدية دوليا، وأن يتم ذلك بطريقة متوازنة وموضوعية تحمي مصالح جميع الدول وليس مصالح الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية لتلك الأسلحة على الصعيد الدولي. وتعيد المجموعة تأكيد الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها، فضلا عن تصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها الأمنية وللدفاع عن نفسها وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وتدرك المجموعة أن عمليات نقل الأسلحة التقليدية غير المنظم تؤدي إلى زيادة الاتجار غير المشروع بها. وتحت المجموعة الموردّين الرئيسيين للأسلحة على التصديق على المعاهدة وتعزيز تنفيذها.

وتود المجموعة الأفريقية إثارة المسألة العالقة ذات الصلة بالأسلحة الذاتية التشغيل. فلا شك أن صنع منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يمثل مستوى جديدا يثير جوانب أخلاقية وقانونية، علاوة على المسائل التقنية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

الطويل وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. وقد استرشدت الدول الأفريقية حقا بالجهود المبذولة في إطار برنامج العمل للتصدي لخطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في القارة. ولطالما عانت الدول الأفريقية معاناة هائلة وغير متناسبة من الآثار الضارة لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة، بالإضافة إلى الآثار المزعزعة لذلك على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للقارة.

وقد أعرب رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في مناسبات عديدة عن شعورهم بالقلق إزاء الأثر السلبي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة غير مشروعة على السلم والأمن وتسببه في تأجيج النزاعات في القارة، علاوة على تقويض الجهود الرامية إلى تحسين مستوى معيشة الشعوب الأفريقية. وتود المجموعة التنويه بالعمل المكثف الذي أُجْرز لأجل معالجة موضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بواسطة المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، والرامية للتصدي للتحديات الناشئة عن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها بطريقة غير مشروعة في أفريقيا.

لكن وبالرغم من تلك الجهود، ما تزال المجموعة تشدد على أن تقديم المساعدة والتعاون الدوليين على نطاق أوسع ما يزال عنصرا أساسيا في التنفيذ الكامل لبرنامج العمل. وفي ضوء ذلك، تدعو المجموعة الأفريقية الدول الأعضاء ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، إلى التعاون وتقديم المزيد من المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية لتمكينها من تحقيق جميع أهداف برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، بهدف القضاء على الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة. وترى المجموعة الأفريقية أن من شأن تلك الجهود أن تعزز تكامل المبادرات الوطنية والإقليمية، بالإضافة إلى دعم الجهود المبذولة على الصعيد العالمي. وتحت جميع الدول على مواصلة الوفاء

ولفائدة الوفود هنا، أود إطلاعهم على الطابع السلمي لاستخدامات الفضاء الخارجي للأنشطة الإنمائية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. شأن أي بلد آخر في العالم، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تبذل جهوداً في هذا المجال على مدى الـ ١٨ عاماً الماضية وأصبحت الآن أحد الدول المرتادة للفضاء بقدرته كاملة على تصنيع وإطلاق السواتل. وبذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها عضواً في الأمم المتحدة، تمارس حقها السيادي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الصعيد الدولي، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد انضمت إلى معاهدة الفضاء الخارجي وصدقت عليها، وهي طرف فيها. وتقول المادة الأولى من المعاهدة الدول:

”يكون استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي... لفائدة جميع البلدان ولصالحها، بصرف النظر عن درجة تطورها الاقتصادي أو العلمي، وأن تكون مجاًلاً مفتوحاً للبشرية قاطبة.“

وأثارت كوريا الجنوبية سؤالاً بشأن مشروعية إجراءات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لدينا الميثاق ومعاهدات واتفاقيات الفضاء الخارجي ذات الصلة. أشار ممثل كوريا الجنوبية إلى قرار مجلس الأمن المتخذ لإطلاق السواتل السلمي، ولكن هل هناك أي حكم ينص على أن إطلاق سائل يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين؟ وهل هناك أي مادة في القانون الدولي تنص على أن السواتل تتعارض مع السلم والأمن في العالم. لا يوجد أي حكم في القواعد والقوانين الدولية القائمة يقول إن إطلاق السواتل ضد القانون أو أنه يهدد السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أثارت هذا التناقض مع الأمانة العامة، لكن انقضت ستة أشهر تقريباً منذ ذلك الحين وليس هناك أي رد.

وعودة إلى مشروعية أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يحق لنا امتلاك القدرة الكاملة في هذا المجال بوصفنا

وترحب المجموعة بالاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء مركز الأمم المتحدة للسلم ونزع السلاح في أفريقيا، ومقره في لومي. وفي حين واصل المركز العمل بميزانية ضئيلة وموارد محدودة، إلا أنه تمكن من تقديم المساعدة التقنية إلى الدول في جميع أنحاء القارة الأفريقية. ويشمل ذلك إشراك ما يزيد على ١٠٠٠ من ممثلي الحكومات والمنظمات الإقليمية وما يربو على ٢٠٠٠ من أعضاء المجتمع المدني في الكثير من الأنشطة المختلفة التي ينفذها المركز. وتثني المجموعة على الجهود التي يبذلها المركز وإدارته، وتغتتم هذه الفرصة للدعوة إلى المزيد من الشراكة وتقديم مزيد من المساعدة لتعزيز جهوده وضمان استمراره في الوفاء بولايته.

وأخيراً، يود وفد نيجيريا أن يعرض مشروع القرار المعنون ”مركز الأمم المتحدة للسلم ونزع السلاح في أفريقيا“ (A/C.1/71/L.50) باسم المجموعة الأفريقية. ونلاحظ مع الارتياح التأييد الكبير لهذا النص في الدورات السابقة للجمعية العامة، وندعو جميع الوفود إلى مواصلة دعمه. ويتمثل الغرض من عرض مشروع القرار هذا، في جملة أمور أخرى، في كفالة مضاعفة جهود التوعية بنزع السلاح ودعم الدول الأفريقية بما يمكنها من التصدي لتحديات انتشار الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم، ممارسة لحق الرد.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أثار ممثل كوريا الجنوبية مرة أخرى هذا الصباح مسألة إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعملية إطلاق في شباط/فبراير بوصفها غير قانونية بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦). مرة أخرى، ترفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا الهراء العبثي بوصفه حجة سخيفة وغير قانونية، ولا مبرر لها من أي نوع.

السيد كيم إن - شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني أن أضطر لأخذ الكلمة بشأن هذا الموضوع. سأذكر بعض الحقائق التي تتحدث عن نفسها.

أولاً، فيما يتعلق بنوايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في وقت سابق من هذا العام، وجه كوريا الشمالية علنا تعليمات بأن يجري استحداث عدة أنواع الصواريخ الباليستية، القادرة على حمل رؤوس نووية، بغية زيادة تعزيز قدرة البلد على شن هجوم نووي. وعليه من الواضح أن النية الحقيقية وراء إطلاق كوريا الشمالية لما يسمى بعمليات إطلاق السواتل ليست للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، بل لتطوير قدرات القذائف التسيارية البعيدة المدى.

ثانياً، من ناحية القانون الدولي الأساسي، فقد أوضحت قرارات مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) بجلاء، أنه على كوريا الشمالية ألا تقوم بأي عمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وعلاوة على ذلك، فإن المادة ٢٥ ميثاق الأمم المتحدة تنص على التزام الدول الأعضاء بالتقيد بقرارات مجلس الأمن، وتنص المادة ١٠٣ بوضوح على أن الالتزامات بموجب الميثاق لها أسبقية على الالتزامات بموجب أي اتفاق دولي آخر. وعليه فإن كوريا الشمالية ملزمة بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا يمكن تبرير مزاعمها بأنه حتى سجلها السابق من الإجراء السافر للتجارب النووية وإطلاق القذائف يمثل الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

السيد هول (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

كما قال الرئيس أوباما، فإن الولايات المتحدة تدين بقوة تجارب إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف، التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وتنتهك العديد من قرارات

طرفا في معاهدة الفضاء الخارجي. إننا نقوم بنجاح بإطلاق السواتل طوال الـ ١٨ سنة الماضية، وآخر عملية إطلاق كانت في شباط/فبراير. وقمنا بنجاح بتتبع ساتلنا، وهو لأغراض رصد الأرض، إلى مداره. ولدنا برنامج مدته خمس لاستخدامات الفضاء الخارجية للأنشطة الإنمائية سيضم العديد من عمليات إطلاق السواتل للأغراض السلمية، بما في ذلك السواتل ذات المدار الثابت.

أنتقل الآن إلى المسألة الثانية، وهي الكيل بمكيالين. يشارك أكثر من ٦٠ بلدا في أنشطة الفضاء الخارجي، بما في ذلك الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان، وهي البلدان التي أثارَت مسألة عمليات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإطلاق السواتل للأغراض السلمية في مجلس الأمن، وكوريا الجنوبية في الطليعة. والسؤال الآن، إلى ماذا كان ممثل كوريا الجنوبية يشير عندما ذكر استخدام القذائف التسيارية؟ ولدى سؤال واحد. ما نوع التكنولوجيا التي تستخدمها كوريا الجنوبية عند إطلاق السواتل الخاصة بها؟ ألم تكت تكنولوجيا القذائف التسيارية؟ وماذا عن الولايات المتحدة؟ هل استخدمت أي تكنولوجيا أخرى؟ لا يوجد أي تكنولوجيا أخرى غير تكنولوجيا القذائف التسيارية. وينطبق الأمر نفسه على اليابان.

وبالتالي، لماذا لا تجري الإشارة إلا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعتبارها قضية في مجلس الأمن؟ هذا يثير الكثير من الأسئلة من حيث المشروعية. وعليه فإن القرار متناقض في ذاته ويتعارض مع القانون الدولي عموما ومعاهدة الفضاء الخارجي بوجه خاص. لذلك فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية توضح مرة أخرى موقفها. وسنواصل تعزيز أنشطتنا السلمية في الفضاء الخارجي عن طريق مواصلة إطلاق السواتل في ممارسة لحقنا في التنمية السلمية لأنشطة الفضاء الخارجي، ومن أجل الكرامة الكاملة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يمكن لأحد أن يعرقل تقدمنا. هذه مسألة كرامة دولتنا وشعبنا.

وفي ما يتعلق بملاحظات ممثل كوريا الجنوبية، فإن الأمر مختلط عليه هو أيضا ولا يمكنه التمييز بين السواتل والقذائف التسيارية. إنه يواصل الإشارة إلى قرارات مجلس الأمن، التي تؤكد مرة أخرى رفضنا التام لها لأن هذه مسألة استغلال سياسي. وقد اقتبس من ميثاق الأمم المتحدة، ولكن لا يمكنه الاقتباس من الميثاق في هذه الإشارة. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتصرف بما يتفق تماما مع القانون الدولي ومعاهدة الفضاء الخارجي. ففي معاهدة الفضاء الخارجي، لا توجد أي مادة تنص على أن إطلاق ساتل أو إطلاق قذيفة تسيارية يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وأريد أن أوصي ممثل كوريا الجنوبية بأن يدرس بعناية ويتعمق جميع أحكام معاهدة الفضاء الخارجي.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أمارس حقي في الرد بإيجاز على الملاحظات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

من غير الملائم بالمرة مقارنة أنشطة اليابان في مجال تنمية الفضاء بأنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالأنشطة اليابانية في مجال تنمية الفضاء تجري بالامتثال التام لمعاهدة الفضاء الخارجي وغيرها من الاتفاقات الدولية ولأغراض الاستخدام السلمي الصرف. وحيث أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد انتهكت مرارا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي تحظر أي عمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، وقرارات مجلس الأمن لها أثر ملزم قانونا، فإن اليابان تحت مجدا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة من المحادثات السادسة الأطراف في عام ٢٠٠٥.

السيد كيم إن - تشول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لأمر مقلق حقا أن يستغل ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا المحفل لتكرار نفس البيان كل يوم لمجرد

مجلس الأمن. وقالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذاتها إن القذائف التسيارية تهدف إلى استخدامها كوسائل لإيصال الأسلحة النووية إلى المدن في الولايات المتحدة ومدن حليفينا جمهورية كوريا واليابان. ولا نزال ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وضع حد لسلوكها المزعزع للاستقرار والتهديدي وإلى الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): يرفض بلدي تماما مزاعم ممثل الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن ممثل الولايات المتحدة يناقض نفسه بالزعم أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية. فقد أشار الممثل إلى بيان صادر عن الرئيس أوباما، وأعتقد أن بلده يخلط بين إطلاق السواتل وإطلاق القذائف التسيارية. نحن جميعا موظفون فنيون في هذا المحفل، ولكن لا يستطيع أحد أن يفهم ما الذي يتكلمون عنه. فقد أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ساتل، ولكنهم يقولون إنه جرى استخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

إنهم هم أول من استخدم قدرات الإطلاق لكل من السواتل والقذائف التسيارية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية في جميع الحالات. ولا يمكن للولايات المتحدة إطلاق سواتلها بطلقات البنادق. إنها تستخدم نفس التكنولوجيا. إذن، لماذا تواصل الولايات المتحدة إثارة هذه المسألة؟ إنها الدولة التي أطلقت أكبر عدد من السواتل، بما في ذلك سواتل تُستخدم لأغراض التجسس العسكري وتغطي العالم بأسره، وهي تقوم بذلك بالتجسس في كل ركن من أركان العالم. والتجسس على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليس سوى جزء من أنشطتها غير القانونية للتجسس على الدول ذات السيادة. إننا خاضعون للمراقبة المستمرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بواسطة سواتل عسكري. وما يقومون به هو عمل خطير جدا ضد سيادة جميع البلدان الممثلة هنا.

نقله عبر وسائل الإعلام الخاضعة للسيطرة في بلده لأغراض
الدعاية الجماهيرية. وسأكتفي بالقول إنه قد تبين مؤخرا أن
كوريا الشمالية ليس لديها سوى عدد قليل من المواقع الشبكية
العاملة والخاضعة للسيطرة. وأود أيضا أن أشدد على أن شعبيها
لا يمكنه الوصول إلى وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية
للتواصل مع العالم الخارجي. وأعتقد أنه ينبغي لها معالجة هذه
المشاكل أولا، بدلا من تقديم مطالبات سخيفة بشأن الاستخدام
السلمي للفضاء الخارجي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.